

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط -
كلية: العلوم الاستثمارية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاستثمارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاستثمارية، تخصص اقتصاد
نقدي وبنكي، بعنوان:

أثر سياسة الاستثمار على ربحية البنك

دراسة حالة: البنك الخارجي الجزائري BEA 2021/2019

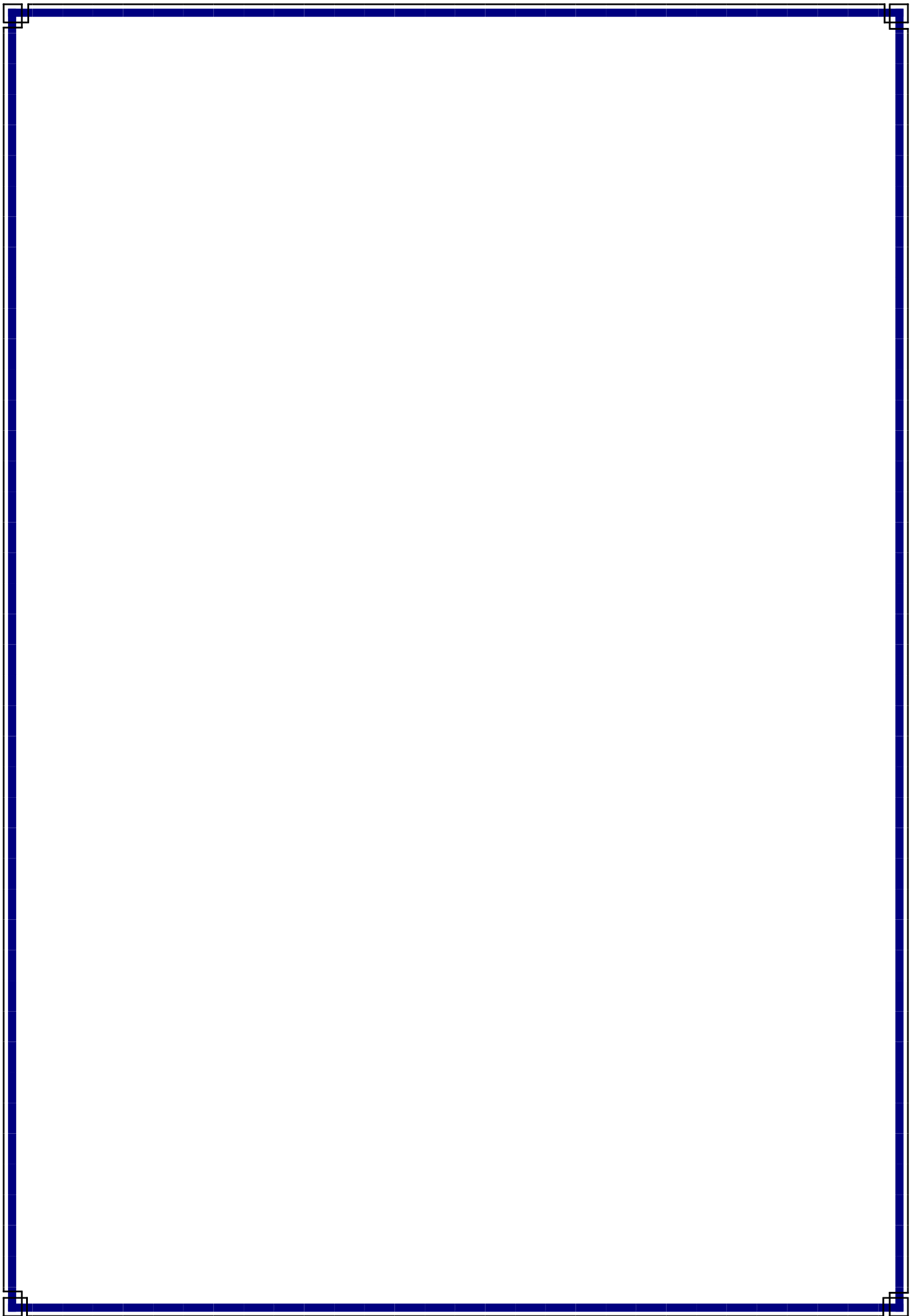
من إعداد الطالبين:

- زين العابدين صحراء؛
- كمال بن عبد السلام.

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|------------------------|----------------------|--------|
| أ.د. لعلا رمضاني | أستاذ التعليم العالي | رئيسا |
| د. مسعود بن مويزة | أستاذ محاضر أ | مقررا |
| د. إلياس لزهري بن دحان | أستاذ محاضر أ | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط -
كلية: العلوم الاستثمارية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاستثمارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاستثمارية، تخصص اقتصاد
نقدي وبنكي، بعنوان:

الموضوع:

أثر سياسة الاستثمار على ربحية البنك
دراسة حالة: البنك الخارجي الجزائري BEA 2021/2019

من إعداد الطالبين:

- زين العابدين صحراء؛
- كمال بن عبد السلام.

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|------------------------|----------------------|--------|
| أ.د. لعلا رمضاني | أستاذ التعليم العالي | رئيسا |
| د. مسعود بن مويزة | أستاذ محاضر أ | مقررا |
| د. إلياس لزهري بن دحان | أستاذ محاضر أ | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

أولاً من يشكر ويحمده أثناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والأخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمته التي لا تعد ولا تحصى وأغرقنا علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والشكر العظيم هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد ابن عبد الله أزكى الصلوات وأطهر التسليم أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله إن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى الأستاذ المشرف "د/ مسعود بن مويزة الذي ساعدنا على إنجاز بحثنا كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة في تفضيلهم بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة لأجل تقييمها وإثرائها كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من بعيد ومن قريب في إتمام هذا العمل وكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

زين العابدين صحراء

كمال بن عبد السلام.

إهداء

لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك ووجودك، الحمد لله حتى يبلغ الحمد

منتهه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا وحبينا محمد.

بمناسبة تخرجي والحمد لله سأرفع قلبي وأهدي هذه الكلمات المعبرة عن حبي

وامتناني لأبي وامي حفظهم الله وادامهم ذخرا وتاجا علي رائسي،

الى اخوتي واخواتي

إلى أحسن من عرفني بهم القدر في مشواري الدراسي رفقاء دربي،

الى اساتذتي في الجامعة الذين تعلمنا منهم الكثير ليس فقط بالعلم بل بالأخلاق

والمحبة والتسامح والتفاني والجد ورأينا من خلالهم الحياة بمنظور آخر

حقا هم شمعة اضاءت لنا الكثير من الطرق لحياتنا

والى كل من علمني حرفا ولقني درسا وإلى كل من وسعهم قلبي ونسبهم قلبي

زين العابدين صحراء

أهدى

أهدي هذا الانجاز لأي منفعة إنسانية ترضي الله العظيم

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الذين هما نور الدنيا

إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى أمي الحبيبة حفظها الله

إلى الإخوة والاخوات الى كل الاهل والأحبة

إلى كل من له الحق علينا وعلمنا وربانا وأعاننا

إلى أساتذتنا في كل مراحل التربية والتعليم

كما أهدي هذا التحصيل العلمي الى أساتذتنا ودكاترتنا الجامعيين

الذين بعد فضل الله وعونه جعلوا منا

أهلا لهذا المستوى العلمي والأكاديمي

إلى الأحبة والاصدقاء

كمال بن عبد السلام.

ملخص الدراسة:

تتناول البحث موضوع سياسة الاستثمار البنكي، وللإجابة على اشكالية الدراسة الموسومة ب: كيف تأثر سياسة الاستثمار على أداء وربحية البنك الخارجي الجزائري؟ لتحقيق الهدف من الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية الخاصة بالدراسة، وخاصة الاستثمار البنكي، الربحية... الخ. كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين المتغيرين في بنك الجزائر الخارجي، والتي يتعد دراسة حالة موضوعنا هذا، من أجل الحصول على نتائج مفادها أهم الضوابط التي تحكم مفهوم سياسة الاستثمار البنكي في أسواق المال، باعتبارها القواعد الضابطة للسلوك الرشيد في هذا المجال. وقد انتهى البحث إلى أن الاستثمار البنكي يتسع للعديد من الأنشطة المالية لتوسيع الربحية، ولكن يخضع بوجه عام للقوانين والضوابط والمعايير التي تحرك اتجاه التعامل المالي، من دائرة لا تخلو من المحرمات، إلى دائرة مباحة تلتزم بالكسب.

الكلمات المفتاحية

الاستثمار، البنوك، التمويل، الربحية، الاستثمار البنكي، بنك الجزائر الخارجي

Abstract:

The research dealt with the issue of bank investment policy, and to answer the problem of the study marked by: How does the investment policy affect the performance and profitability of the Algerian Foreign Bank?

To achieve the objective of the study, the descriptive approach was used to define the basic concepts and terms of the study, especially investment banking, profitability...etc. The analytical method was also used to study the relationship between the two variables in the external Bank of Algeria, which goes beyond the case study of our topic, in order to obtain results that indicate the most important controls that govern the concept of banking investment policy in the financial markets, as the rules governing rational behavior in this field. The research concluded that the investment bank accommodates many financial activities to expand profitability, but is generally subject to the laws, controls and standards that move the direction of financial dealings, from a circle that is not devoid of taboos, to a permissible circle that is committed to earning.

key words :Investment, banking, financing, profitability, investment banking, BEA

| الصفحة | العنوان |
|---|---|
| I | شكر وعران |
| II | الإهداء |
| IV | ملخص الدراسة |
| VI | فهرس المحتويات |
| VII | قائمة الجداول |
| VIII | قائمة الأشكال |
| أ-د | مقدمة |
| الفصل الأول: سياسة الاستثمار البنكي | |
| 06 | تمهيد الفصل |
| 07 | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار |
| 07 | المطلب الأول: مفهوم الاستثمار |
| 09 | المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار |
| 12 | المطلب الثالث: مميزات الاستثمار وأهدافه |
| 14 | المبحث الثاني: سياسة الاستثمار في البنوك |
| 14 | المطلب الأول: مفهوم سياسة الاستثمار البنكي |
| 17 | المطلب الثاني: أنواع سياسة الاستثمار البنكي |
| 20 | المطلب الثالث: أهمية سياسة الاستثمار البنكي |
| 23 | المبحث الثالث: محددات سياسة الاستثمار في البنوك |
| 23 | المطلب الأول: محددات سياسة الاستثمار البنكي |
| 25 | المطلب الثاني: علاقة سياسة الاستثمار بالسياسات البنكية الأخرى |
| 31 | المطلب الثالث: علاقة الاستثمار البنكي بالربحية |
| 34 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: سياسة الاستثمار البنكي وربحية بنك الخارجي الجزائري | |
| 36 | تمهيد الفصل |

| | |
|----|---|
| 37 | المبحث الأول: تعريف بنك الجزائر الخارجي |
| 37 | المطلب الأول: تعريف البنك الجزائري الخارجي |
| 38 | المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وتوزيع وكالات لبنك الجزائر الخارجي |
| 41 | المطلب الثالث: خدمات البنك وأهدافه |
| 44 | المبحث الثاني: أنواع الاستثمار في البنك |
| 44 | المطلب الأول: الاستثمار في القروض |
| 48 | المطلب الثاني: الاستثمار في التمويل الاسلامي |
| 51 | المطلب الثالث: الاستثمار المالي |
| 52 | المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بربحية البنك |
| 52 | المطلب الأول: ربحية البنك |
| 54 | المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي |
| 56 | المطلب الثالث: الاستثمار والربحية في البنك |
| 60 | خلاصة الفصل |
| 62 | الخاتمة |
| 67 | قائمة المراجع |
| | الملاحق |

فهرس الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|--|-------|
| 40 | توزيعات مديريات وكالات البنك | 01 |
| 43 | مستويات أداء الاعمال | 02 |
| 46 | يمثل مدفوعات السنة المالية التي تم سدادها سنة 2021 | 03 |
| 47 | توزيع التوظين حسب القطاع الاقتصادي | 04 |
| 51 | صافي دخل البنك | 05 |
| 52 | معامل الأموال الخاصة خلال سنتي 2020-2021 | 06 |
| 53 | الناتج البنكي الصافي | 07 |
| 53 | النتيجة الصافية | 08 |
| 54 | يمثل الجدول التالي معدل السيولة لبنك الجزائر الخارجي | 09 |
| 55 | نسبة الأموال الخاضعة القاعدية | 10 |
| 56 | استثمار القروض للبنك الخارجي الجزائري | 11 |
| 58 | الأصول المالية للبنك الخارجي الجزائري | 12 |
| 59 | قيمة التمويل الإسلامي للبنك الخارجي الجزائري | 13 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|-------|
| 39 | الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري | 01 |
| 47 | توزيع التوظين حسب القطاع الاقتصادي | 02 |
| 51 | الخدمات الإنتاجية للبنك الخارجي الجزائري | 03 |
| 57 | قيم استثمار القروض للبنك الخارجي الجزائري | 04 |
| 59 | مخطط بياني يمثل قيم الارتفاع والانخفاض للأصول المالية | 05 |

مقدمة

تهدف سياسة الاستثمار إلى تحقيق التنمية والرقي الاقتصادي وبلوغ هذه الغاية لبد ان تتوفر كل الإمكانيات المادية والبشرية وأن تستخدم وتسير بطريقة عقلانية وسليمة من خلال استغلال كل الطاقات الكامنة والفرص المتاحة ، كما يتعين على السلطات العمومية إزالة العراقيل التي تتعرض هذه التنمية ، كصعوبة الحصول على المصادر المالية اللازمة لتطوير الاستثمارات وسوء توظيف للموارد الموجودة ، فهي مطالبة باستغلال كل منافذ الموجودة لجلب رؤوس الأموال لتدعيم السياسة الاستثمارية التي تشتمل على مجموعة من السياسات، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة الائتمانية وسياسة الصرف والسياسات التجارية ، ومن بين أهم هذه السياسات تحتل السياسة المالية مكانة هامة لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الاهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها التي تعد من أهم أدوات الادارة الاستثمارية في تحقيق التنمية الاستثمارية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي .

يقوم النظام البنكي بدور هام في الاقتصاد من حيث تسيير وسائل الدفع، توفير الأموال ومتطلبات التنمية الاستثمارية والاجتماعية، فهو بهذا يمثل أحد الركائز لصلبة لاقتصاديات الدول.

وقصد الحفاظ على استقرار هذا النظام وحماية أموال المودعين أدخلت تغييرات جذرية على مستواه فيما يخص القوانين المطبقة عليه، خاصة بعد انهيار النظام البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة 2008.

فقبل هذه الأزمة كانت السلطات العمومية الأمريكية تطبق رقابة محدودة على البنوك، فقد كان (البنوك) لها دور مهم في الأسواق المالية من خلال وظيفة banquer أي إصدار الأوراق المالية للمؤسسات، كما كانت تمنح فوائد على الودائع الجارية، هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الودائع كما منحت قروض بأحجام كبيرة وهذا بغرض الحصول على عائد أكبر. لكن بسبب المضاربة قصد رفع أسعار الفائدة، ولا عقلانية الأفراد انهارت الأسهم في بورصة Wall Street بنيويورك سنة 2008 مما أثر سلبا على الوضعية المالية للبنوك بسبب انهيار أسهمها من ناحية، وعدم قدرة المقترضين على تسديد القروض من ناحية أخرى مما أدى إلى اندفاع الأشخاص لسحب ودائعهم من البنوك لفقدانهم الثقة فيها والخوف من ضياع ودائعهم نتيجة لنقص السيولة.

فأصبح تقنين النشاط البنكي ضروري لعدة مبررات أهمها حماية المودعين، تفادي إنهيار النظام البنكي ومنه إنهيار النظام الإقتصادي ككل، ومن أهم هذه القوانين تحديد أسعار الفائدة، كما تم منع البنوك التجارية من منح الفوائد على الودائع الجارية. ومن هنا جاءت فكرة البحث في أثر سياسة الاستثمار على ربحية البنك -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA-.

أولاً: إشكالية الدراسة:

مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر سياسة الاستثمار على أداء وربحية البنك الخارجي الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو اثر سياسة الاستثمار في البنك على أداءه وربحيته؟
- ما هي مجالات الاستثمار التي يوجه لها البنك أمواله؟
- ماهي أهمية الاستثمار البنكي بالنسبة للبنوك؟
- كيف تكون فاعلية الاستثمار البنكي ودوره في تحقيق الربحية؟
- ماهي علاقة الاستثمار بربحية البنك؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. تتعدد محددات الاستثمار في البنوك بحسب شكل ونوع البنوك وتخصصها؛
2. تتأثر سياسة الاستثمار البنكي بالتعديلات التي يدخلها البنك على السياسات البنكية الأخرى؛
3. تتأثر ربحية بنك الجزائر الخارجي بصفة مباشرة بأنواع الاستثمار التي يعتمد عليها البنك.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ابراز دور سياسة الاستثمار وتحفيزاته في تطوير الاقتصاد؛
- التعرف على أثر الاستثمار على مستوى البنك الجزائري الخارجي؛

- التعرف على طبيعة العلاقة بين سياسة الاستثمار وربحية البنوك في بنك الجزائر الخارجي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدة جوانب نختصرها في النقاط التالية:

1- أهمية الاستثمار البنكي الذي يساهم في رفع مردودية المصارف.

2- المكانة التي تحتلها السياسة الاستثمارية، وأثرها على أداء البنك.

3- إعطاء أهمية أكبر لعملية تمويل المشاريع التي بدورها تحرك عجلة الاستثمار الى رفع حصة البنوك في السوق.

4- تنويع مجالات الاستثمار بفتح افاق واسعة للقروض والتمويل.

5- اكتساب البنوك ميزة خاصة في الاقتصاد باعتبارهم أهم مصدر تمويل المشاريع وتشجيع الاستثمار.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع: مبررات ذاتية ومبررات موضوعية

- الرغبة الملحة في اكتشاف الخبايا المتعلقة بموضوع الدراسة؛

- من أهم المواضيع التي يجب أخذها بعين الاعتبار؛

- نقص الدراسات المتعلقة بسياسة الاستثمار وأثرها على ربحية البنك.

حدود الدراسة:

تم اجراء التريص في بنك الخارجي الجزائري BEA (وكالة الاغواط)، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ 05 فيفري 2023 الى 20 فيفري 2023 والتي قدرت ب 15 يوم.

خامسا: منهج وأدوات الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية الخاصة بالدراسة، وخاصة الاستثمار البنكي، الربحية... الخ. كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين المتغيرين في بنك الجزائر الخارجي، والت يتعد دراسة حالة موضوعنا هذا.

كما تم استغلال مجموعة من المراجع والمصادر في تحرير متن الدراسة، وكذا المواقع الإلكترونية خاصة موقع بنك الجزائر الخارجي، وبالتحديد تقارير البنك للفترة 2019-2021.

سادسا: تقسيمات الدراسة:

تضمنت الدراسة فصلين بدءا ب **مقدمة الدراسة** حيث تم فيها تحديد اشكالية الدراسة وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة بالإضافة الى الاهداف والاهمية ثم تحديد المفاهيم الإجرائية وصولا الى تقسيمات الدراسة؛ يليها فصلي للدراسة.

الفصل الأول: الذي يمثل سياسة الاستثمار البنكي حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث

وكانت كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار
- المبحث الثاني: سياسة الاستثمار في البنوك
- المبحث الثالث: محددات سياسة الاستثمار في البنوك

أما الفصل الثاني فقد ناقشنا فيه ما يلي:

الفصل الثاني: الذي يمثل سياسة الاستثمار البنكي وربحية بنك الجزائري. والذي

ضم ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: تعريف بنك الجزائر الخارجي
- المبحث الثاني: أنواع الاستثمار في البنك
- المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بربحية البنك

وصولاً الى الاستنتاج العام والخاتمة.

الفصل الأول:

سياسة الاستثمار البنكي

تمهيد

يعتبر الاستثمار البنكي من الأعمال التجارية والمادة الأساسية المكونة للنظام المالي، ويعتبر أيضا قناة من قنوات التمويل غير المباشر، فهو يؤدي هذه الوظيفة من أجل تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار كإجراء الأسهم والشركات أو غيرها من أجل الحصول على أرباح مضاعفة وذلك وضع خطط سليمة لتحقيق الأرباح المتوقع، ولفهم موقع بنوك الاستثمار من المؤسسات المالية سوف نتطرق في المبحث الأول عن المفاهيم العامة حول الاستثمار، أما المبحث الثاني سنتكلم عن سياسة الاستثمار في البنوك أما المبحث الثالث سنتناول موضوع محددات سياسة الاستثمار في البنوك.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية من أهم المواضيع التي تثير الاهتمام، وذلك بسبب ما نلاحظه في الحياة العملية من تذبذب في أسعار الأوراق المالية، وأيضاً حدوث الأزمات المالية.¹

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

هناك العديد من المفاهيم والمعاني التي يمكن أن تستخدم بموجبها كلمة استثمار، حيث يمكن تعريف الاستثمار على أنه:

أولاً: العملية التي يتم بموجبها تخصيص الأموال في مشاريع حقيقية أو مالية على أمل الحصول مستقبلاً على عائد من شأنه زيادة ثروة المستثمر، وبمعنى آخر خلق القيمة.

ثانياً: امتلاك أصل من الأصول بغية تحقيق عائد من وراء ذلك مستقبلاً.²

ثالثاً: تخصيص قدر من الموارد المتاحة للمنشأة بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها مستقبلاً خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وقد ينظر إلى الاستثمار على أنه: " التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية".³

رابعاً: يعنى توجيه المدخرات لتكوين رأس المال حقيقي جديد لإضافة أصول وركائز رأسمالية جديدة للمجتمع، حيث تعتبر العائد المتوقع من المشاريع الفردية الخاصة، وهو الحافز على هذا النوع من الاستثمار فهو يمارس تأثير رئيسي على قرارات الاستثمار للأفراد.

¹ عبد الرزاق قاسم، احمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، جامعة دمشق، مطبعة الروضة، 1431-1432 هـ/2010-2011 م، ص 13.

² منير الهندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 5

³ محمد الحناوي، محمد صالح وآخرون، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2007، ص 122 .

طالما أن الربح هو الدافع الأساسي للاستثمار، فإن الأفراد يشترطون أصولاً رأس مالية جديدة أو أن الغلات المنتظرة والمشتقة من هذه الأصول ستكون كافية على الأقل لتغطية كلفتها.

كما أن مفهوم الاستثمار يختلف في الاختصاص عنه في الإدارة المالية عنه في المحاسبية و هذا يعنى التطرق إلى ثلاث نواحي، هي:¹

أولاً: المفهوم المحاسبي

يقترن الاستثمار في هذا المفهوم بالقيم الثابتة أو ما يحتوى عليه الصنف الثاني من دليل المحاسبة الوطني، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن اعتبار الاستثمار على أنه كل الأملاك والقيم الدائمة المادية المحصل عليها من طرف المؤسسة، وتكون هذه المادة عادة من الممتلكات المادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصورة مؤقتة بالبضائع مثلاً، أو المنتجات المنجزة من طرفها والمعدة للبيع أي هو شراء أصول ثابتة يتوقع أن يتحقق عنها في المستقبل عائد على فترات.²

ثانياً: المفهوم الاقتصادي

يعتبر المسير استثماراً اقتصادياً كل تضحية مادية أو غير مادية يشترط أن تتجسد في تدفق مالي من أي مؤسسة من أجل تحقيق هدف مستقبلي، حيث ينتظر من هذه النفقة المالية المقدمة من طرف الدولة، أن تدر على المؤسسة بطريقة غير مباشرة موارد مالية تفوق النفقة وممتدة في الزمن، لذلك يمكن اعتبار هذه النفقة تضحية آنية لمستقبل واعد، فالمقصود إذن بالاستثمار الاقتصادي هو تكوين رأس مال ثابت أي زيادة أصول المؤسسة و منه زيادة إنتاجها على مدى فترات متعددة، وهو أكثر عمومية من الاستثمار المحاسبي

¹ طارق الحاج ، مالية عامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان 1999، ص 123.

² نفس المرجع، ص 124.

الضيق، لأنه قد تشمل الاستثمارات المعنوية لشهرة المحل، وبراءة الاختراعات وتكوين عمال المؤسسة لفترة زمنية.¹

فهو إذن مفهوم واسع لا ينظر إليه من الناحية المالية الجاهزة فقط، بل أيضا من الناحية المالية والتمويلية.

ثالثا: المفهوم المالي

يعتبر الاستثمار المالي كل نفقة مالية يمكن أن يتولد عنها دخل على المدى الطويل أو المتوسط وحتى القصير، ويقصد به مواجهة نقصان الموارد المالية اللازمة للاستثمارات المختلفة التي تتطلب تمويلا مستقلا ضخما، لذلك على المؤسسات المتوفرة على مصادر مالية فائضة غير مخصصة للاستعمال، أن توظفها في مؤسسات مالية بحيث يمكن أن تدر عليها أرباح وفوائد مالية إضافية تقوى ذمتها المالية.²

أي أنه هو ذلك التوظيف الفوري لمبالغ مالية لإنشاء أو شراء أصول ثابتة على أمل الحصول موارد مالية على مدى فترات.

المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار

تصنف الاستثمارات إلى عدة أقسام حسب التعاريف المعطاة لها، إما اقتصاديا أو ماليا أو محاسبيا، غير أن التعريف المحاسبي هو أضيق التعاريف ذلك لأنه يقتصر على الذمة المالية للمؤسسة، وسوف نستعرض أهم التصنيفات فيما يلي:

¹ طاهر حيدر جردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان، ط 1، 1997 ص 54.

² عبد الغاني دباب حسين، ادارة المشاريع التجارية، ص 20.

أولاً: التصنيف بسبب طبيعتها

في هذا المجال يمكن أن تُبوب الاستثمار كالاتي:¹

- استثمارات مالية بحتة: مادتها الفوائض المالية، حيث يمكن للمؤسسة أن توظفها في المؤسسات المالية طالما أنها ليست في حاجة ماسة لها لتوسيع استثمارها المادي.

- استثمارات استثمارية مادية: وهي تلك العناصر اللازمة لتسيير الإنتاج كالتجهيزات الإنتاجية، ويأخذ في الحسابات وفق هذه النظرة الصلاحية التقنية، حيث أنه عند اقتناء تجهيزات الإنتاج لا بد أن يراعى فيها الجانب التقني الذي يقلل من نفقات الإنتاج ويزيد من مردودية التجهيز.

- استثمارات استثمارية معنوية: وهي التي تتمثل في المحل التجاري والعلامة التجارية وشهرة المحل، وبراءة الاختراع، بالإضافة إلى برامج التكوين وترقية العمال والبحوث العلمية التي من شأنها أن تلعب دورا فعالا في تنمية المؤسسة وتطويرها واكتسابها شهرة تضمن لها تسويق منتجاتها.

ثانياً: بحسب الهدف منه

يمكن أن نصنف الاستثمار بحسب الهدف إلى:

1- الاستثمارات الإحلالية: نعنى استبدال أصل قديم سواء بانتهاء عمره الإنتاجي أو عدم صلاحيته أو لوجود أصل آخر أكثر تطوراً وأداءً، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف، ويجب على المؤسسة إتباع ما يلي:²

¹ علي حنيش، الضريبة ودورها في تشجيع الاستثمار، القطاع الوطني الخاص، ص 45.

² علي صحراوي، مظاهر الجبائية في الدول النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي التجريبية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 38.

- تحديد البديل الأفضل من الأصول؛

- توقع الفائدة التي تجنيها من عملية الإحلال.

2- **الاستثمارات الاستراتيجية:** وتمثل هذه الاستثمارات أهمية كبيرة على مستوى المؤسسة فهي تهدف إلى المحافظة على بقاء واستمرار المؤسسة، كاستثمارات البحث والتطوير للوصول إلى منتجات معينة، ونرى مثل هذه الاستثمارات تستدعي رعاية جيدة مع دراسة معمقة خاصة تلك المتعلقة بدراسة محيط المؤسسة.

3- **الاستثمارات الاجتماعية:** هي تلك الاستثمارات التي تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية للعمال خصوصا بالنسبة للمحيط الداخلي للمؤسسة وتعمل على ترقية المرافق الاجتماعية وبصفة عامة على مستوى المجتمع.

4- **الاستثمارات التوسعية:** هدفها توسيع الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة من حيث تطوير العملية الإنتاجية والسياسية والتوزيعية التي تؤدي بدورها إلى تطوير المنتجات أو في بعض الأحيان إصدار منتجات جديدة بواسطة إنشاء خط إنتاج جديد يحقق هذا الغرض.

ثالثا: بسبب شكله¹

يمكن تقسيمه الى:

1- **الاستثمار العيني:** وهو ذلك الاستثمار الذي يركز على سلع إنتاجية كالألات والمعدات ووسائل الإنتاج وما يشبه ذلك سواء كانت السلع جديدة أو مستعملة وبالتالي فمثل هذا الاستثمار يركز أساسا على الإنتاج السلعي.

¹مبروك حجار، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، ص 55.

2- الاستثمار الحقيقي: يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية مثل إقامة المشاريع والعمل على توسيعها.

3- الاستثمار الظاهري: ونعنى به انتقال ملكية سلعة إنتاجية مستخدمة من مستثمر إلى آخر دون إحداث أي تغيير على مستوى الزيادة في الطاقة الإنتاجية (تكوين رأس مال دون الزيادة فيه).

4- الاستثمار المالي: يغلب على هذا النوع من الاستثمار الجانب المالي ويتمثل في الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

5- الاستثمار التقني: ظهر هذا النوع في السبعينات عندما وصلت بعض البنوك إلى قناعة مفادها أن فكرة الاستثمار المالي لوحده لا تأتي بأية نتيجة فيما يتعلق بالتنمية، بمعنى أوسع كالاستثمار التقني يؤدي إلى خلق قيم جديدة، أي خدمة التنمية من خلال الاستثمار التكنولوجي والابتكارات التقنية.

المطلب الثالث: مميزات الاستثمار وأهدافه

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التعرض الى مميزات الاستثمار وأهدافه من خلال:

أولاً: المميزات العامة للاستثمار

مما سبق يمكن تحديد المميزات العامة للاستثمارات والتي يتفق عليها أغلب الاقتصاديين والتي تنحصر أساساً في:¹

¹ محمد القاسم، حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، ص 30.

1- رأسمال الاستثمار: من مميزات الاستثمار تخصيص رأسمال ابتدائي ضروري لأي مشروع في شكل مبالغ مدفوعة لاقتناء الأصول والمواد والمعدات والتجهيزات المادية، إضافة على ذلك فالرأسمال الأولى عدة استعمالات أخرى إذ يستعمل في عملية التكوين والبحث والمصاريف المتعلقة بالاستثمار كما أنه يمكن تخصيص جزء من رأسمال لتمويل الحاجات الدورية والدائمة لعملية الإنتاج.

2- فترة حياة الاستثمار: وهي التي يكون فيها الاستثمار قادرا على توليد التدفقات النقدية الموجبة، وعلى هذا الأساس من الضروري حساب مردودية الاستثمار على فترة حياته الاستثمارية وليس على فترة حياته المحاسبية التي تهمل التغيرات التكنولوجية السريعة التي تعجل في اهتلاك الاستثمار؛ كما يمكن معرفة أن فترة حياة الاستثمار تتطابق مع فترة اهتلاك الأصول إذ أن هذه الفكرة تبدو نسبية إلى حد كبير، طالما أن عامل الإهلاك المعنوي الناتج عن التطور التقني لمنتجات المنافسة والتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى اهتلاك سريع للأصول، يجعل من الصعب تحديد مدة حياة الاستثمار.

3- التدفقات النقدية: على أساس مدة الحياة الأصول الاستثمارية تعرف بأنها العائد الناتج عن استغلال الاستثمار خلال فترة حياته مما يمكن استخلاصه هنا أن السيولة أو ما يسمى بالتدفقات النقدية تلعب دورا هاما في المؤسسة كما لها من مؤهلات التي تجعلها المصدر الوحيد لتسديد الديون، توزيع الأرباح، إعادة الاستثمار، ويشير هنا إلى أن الضريبة على أرباح الشركات تؤثر في التدفق النقدي للخرينة لان هذه الضريبة تعتبر متغير أساسي باء مكانها تخفيض أو رفع التدفقات النقدية بناء على السياسة الجبائية.

4- القيمة المتبقية للاستثمار: ويقصد بها قيمة الاستثمار عند نهاية عمره والتي تباع به وتكون غالبا صغيرة مقارنة بقيمتها المبدئية وهذا يرجع إلى الامتلاك من جهة والى التقدم

التكنولوجي من جهة أخرى، نستخلص من هذا انه رغم اهتلاك الاستثمار نهائيا إلا أن لديه قيمة معينة تسمى بالقيمة الباقية تشكل لنا تدفق نقدي صافي للخرينة.¹

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار في البنوك

تعتبر السياسة الإستثمارية عن الأساليب والإجراءات التي تتبعها البنوك من أجل تطوير الإستثمار من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي رفع معدلات النمو، ولقد إزدادت أهمية هذه الأساليب، واختلفت من بنك إلى آخر حسب القوانين والتشريعات المتعلقة بالإستثمارات التي تتماشى والوضعية الاستثمارية في فترة زمنية معينة، وفيما يلي سنفصل في المفاهيم المرتبطة بالسياسات الإستثمار.

المطلب الأول: مفهوم وأسس سياسة الاستثمار

أولاً: مفهوم سياسة الاستثمار

1- ينطوي مفهوم سياسات الإستثمار على أنها لا تخرج عن كونها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستثمارية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الإستثمارية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو ممكن خلال فترة زمنية معينة".²

2- تعرف سياسات الاستثمار بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الإقتصاد القومي من حيث حجم أولويات

¹ محمد القاسم ؛ مرجع سابق، ص 31.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على المستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 180.

الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.¹

2- والبعض يرى سياسات الإستثمار بالمعنى الضيق أنها تتطوي على السياسات التي تهدف الى تقوية حوافز الإستثمار وإزالة المعوقات أمام القرارات الإستثمارية، وذلك يتضمن منح الإعفاءات الضريبية والإمتيازات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الإستثمار، وهذا خلط واضح بين سياسات الإستثمار وحوافز الإستثمار.

3- هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه قرارات الاستثمار على مستوى المشروع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية والتي تعظم عوائد أو أرباحه بل وتحقق أهدافه الأخرى أي كانت الأهداف بأقل تكلفة ممكنة خلال فترة زمنية معينة".²

ثانياً: أسس سياسة الاستثمار³

وتحصر أهم الأسس التي تقوم سياسة الاستثمار المصارف التجارية لمواردها فيما يلي:

1- الإلتزامات القانونية وتشمل:

- نسبة الاحتياطي النقدي التي يقرها القانون.

¹ جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة : الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2014/2015، ص 35.

² بوعلام لطيفة، التوفيق بين السياسة الاستثمارية والسياسة التمويلية في المؤسسة الاقتصادية لتعظيم ربحيتها دراسة حالة المجمع الصناعي - صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد. بوقرة بومرداس، 2010/2009. ص04.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،

- نسبة السيولة.

2- درجة ضمان الاستثمار وسرعة تصفيته.

وهناك عدة طرق لتحويل الأصل الى أموال سائلة منها تصفية العملية والالتجاء الى سوق الأوراق المالية أو الالتجاء الى المصرف المركزي، ولما كانت تصفية القروض التي تستحق الدفع عند الطلب ليست من الأمور المؤكدة في جميع الظروف إذ أنه في أوقات الضيق الاقتصادي تكون مثل هذه القروض اقل سيولة من تلك التي يمكن تحويلها الى المصرف المركزي أو الالتجاء الى سوق الأوراق المالية.

ثالثاً: أسس توظيف المصرف لأمواله:

إن تشغيل الأموال التي يحصل عليها المصرف من مصادره المختلفة يعتبر الوظيفة الثانية من الوظائف التي يقوم بها (بعد قبول الودائع) بغية تحقيق أهدافه الخاصة من بقاء ونمو وزيادة، حيث هناك مبادئ وأسس يتحتم على المصرف الأخذ بها ومراعاتها عند توظيفه لأمواله بغض النظر عن مصادرها، وهذه الأسس هي:

1- الربحية لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر¹: حيث يسعى المصرف لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكية عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل إحتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة غير معدة للتوزيع.

2- السيولة : وهذا العنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف، فإن مقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله الى نقود فكلما

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 91

ازدادت هذه السيولة ازدادت سيولته والأموال هي أكثر الأموال سيولة، ويجب على المصارف التجارية ان تعمل على الاحتفاظ لأموالها بدرجة السيولة تتمكن معها مقابلة حركة السحوبات العادية.¹

3- الضمان: وتبنى عليه في سلامة مركز المتعامل، فإن أساس كل عملية من عمليات التوظيف لأموال المصرف بغض النظر عن مصادرها الثقة بأن الأموال التي يقترضها المصرف سوف تعود اليه من أجل المتفق عليه، لذا يتوقف اقدام المصرف على منح القروض لمتعامل ما على مدى الثقة التي يوجبها هذا المتعامل الى المصرف من حيث متانة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها تأميناً.²

4- مشاركة المصارف في تمويل خطط التنمية الاستثمارية: وهذا الاعتبار هام جدا وخاصة في البلدان النامية، حيث هناك عنصر آخر هام إضافة الى اعتبارات السيولة الربحية والضمان وهو اشتراك المصارف التجارية في تمويل خطط التنمية الاجتماعية.³

المطلب الثاني: أنواع سياسة الاستثمار

تتخذ توظيفات أموال المصرف التجاري شكلين أساسيين هما توظيفات نقدية وأخرى غير نقدية مثل التسهيلات والخدمات.

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 93

² نفس المرجع، ص 102

³ نفس المرجع، ص 116

أولاً: التوظيفات النقدية:

تتوزع أموال المصرف التجاري على موجوداته الواردة في ميزانيته العمومية، ويمكن تقسيم هذه الموجودات الى المجموعات التالي: النقود، شبه النقود، ارصدة لدى البنوك الأخرى.

1- **النقد:** تحتفظ المصارف بجزء من أموالها على كل نقد في خزائنها او لدى البنك المركزي على شكل حسابات جارية كاحتياطي لمواجهة حركة سحب الودائع، ويعتمد مقدار ما تحتفظ به من نقد على أمور منها: المعدل الاحتياطي النقدي الاجباري، نمط حركة الودائع، وضع البلد الاقتصادي والسياسي، سهولة او صعوبة حصول المصرف على أموال سائلة.

2- **شبه النقود:** يحتفظ البنك بجزء كبير من احتياطاته على هذا الشكل من الأصول بعد ان تحتفظ بالاحتياطي النقدي الاجباري على شكل نقد جاهز وارصدة لدى البنك المركزي، وتشكل شبه النقود خط الدفاع الثاني ولذلك فهي تسمى الاحتياطي الثانوي.¹

3- **الأرصدة لدى البنوك الأخرى²:** ان الأرصدة لدى البنوك الاخرى تتخذ ثلاثة مواضع وهي:

- ارصدة لدى البنك المركزي اما على شكل حساب جار وهو الاحتياطي النقدي؛
- ارصدة لدى البنوك المحلية الأخرى؛
- ارصدة لدى البنوك الاجنبية.

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 127

² نفس المرجع، ص 128

ثانيا: الاستثمار في الأوراق المالية.

تلعب الأسواق المالية دورا أساسيا في خدمة الاقتصاد الوطني حيث تشكل نقطة الالتقاء بين الادخار والاستثمار وتقوم بالإشراف على عمليات اصدار الأوراق المالية والتعامل بها.

ثالثا: محتويات محفظة الأوراق المالية:

تشمل المحفظة كافة الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف والتي تتكون من أسهم وسندات بالإضافة الى اذون الخزينة... وهذه المحفظة تمثل بالنسبة للمصرف أصلا من أصوله المتداولة حيث يستطيع بيعها في أي وقت يشاء.¹

ومن أهم محتويات المحفظة المالية نذكر ما يلي: الأسهم، السندات الحكومية، أسناد القرض.

رابعا: إدارة الموجودات

عموما تتحرك البنوك من حيث نوع موجوداتها، في الاتجاهات التالية وذلك في المراحل المختلفة من الدورة الاستثمارية:

1- في مرحلة الانتعاش والتوسع الاقتصادي، تتجه البنوك نحو موجودات ذات درجة عالية من المخاطر ولكن ذات مردود عال، مثل القروض، ويعيدا عن الاستثمارات ذات المردود المحدود، ولكن المضمونة نسبيا.

¹ محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 278

2- أما في فترات الانكماش الاقتصادي، فتحاول البنوك الابتعاد عن الموجودات ذات المخاطر العالية، متجهة نحو موجودات استثمارية أكثر ضماناً وأماناً وذات مخاطر أقل درجة.

خامساً: إدارة البنوك في ظل المخاطر¹

تتعرض البنوك التجارية الى بعض المخاطر، حيث تؤثر على إدارة الموجودات والمطلوبات والاحتياطات بدرجات مختلفة، لذا سنتطرق الى هذه المخاطر في النقاط التالية:

- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر عدم التسديد.
- مخاطر عدم السيولة.
- مخاطر عدم اليسر.

المطلب الثالث: أهمية واهداف سياسة الاستثمار البنكي

أولاً: أهمية الاستثمار البنكي

لعل التأمل في مفهوم سياسة الاستثمار تكشف عن ضرورة وأهمية أن يكون لكل مؤسسة استثمارية واضحة المعالم مبنية على أسس سليمة ومستقرة وذلك للأسباب التالية:²

1. حاجة المشروع الى تعظيم أرباحه وعوائده، يتطلب وجود سياسة للإستثمار مستقرة واضحة ومتناسقة مع باقي السياسات الاستثمارية الأخرى.

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار لحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 191

² بوعلام لطيفة، مرجع سابق، ص 06.

2. حاجة المشروع إلى آلية أو أداة تدرس، وتحلل بدقة كبيرة كل البدائل الحالية والمستقبلية المتوقع يكون عليها المشروع قراره باختيار بديل استثماري معين دون سواه جاء هذا القرار سليماً، خاصة أننا عندما نختار بديلاً لا بد أن نضحي ببديل أو بدائل أخرى.
3. إن الأموال المخصصة للإستثمار تكون كبيرة، بل وضخمة في بعض الأحيان، وقد لا تكون في حوزة المشروع كلها وقت إتخاذ القرار، ويتم الاعتماد في تدبيرها إما على مصادر تمويل خارجية أو مصادر تمويل داخلية متوقعة، وهو ما يؤثر سلباً على إقتصاديات المشروع إذا أخطأ القرار الاستثماري.
4. إن اختيار بديل استثماري معين بإنفاق استثماري محدد يؤثر تأثيراً مباشراً على باقي السياسات الإستثمارية الأخرى سلباً أو إيجاباً لمدة طويلة من الزمن.
5. إن عملية إتخاذ قرار باختيار بديل استثماري معين، يتطلب بحثاً ودراسات طويلة تستهدف في المقام الأول التأكد من صلاحيته وإمكانية تنفيذه بالصورة التي تمكن المشروع من تحقيق أهدافه، وهو ما يتطلب الاستناد إلى معايير موضوعية للتقييم تبنى على إختياره دون غيره، وكل ذلك توفره سياسة الاستثمار وأدواتها.¹
6. لكل بديل استثماري تدفقاته الداخلة والخارجة، مما لا يؤثر على موقف السيولة بالمشروع وأوضاعه المالية عموماً، وهو ما يدعو إلى توخي الدقة في تقدير هذه التدفقات النقدية، لعلاقتها المباشرة بهدف أو أهداف المشروع، وهذه التقديرات هي إحدى أساليب سياسة الإستثمار على مستوى المشروع.
7. إن إدارة المشروع تنظر إلى نجاحها في إتخاذ القرارات الإستثمارية على أنه مؤشر لمدى نجاحها وكفاءتها في تحقيق أهداف المشروع.

¹ بوعلام لطيفة، مرجع سابق، ص 07.

8. إن توسيع المشروع وحاجته الى زيادة طاقته الإنتاجية والإحلال والتجديد، والتطوير التكنولوجي، كلها تحتاج الى سياسة إستثمارية كفئة تكون محور إستراتيجية البقاء والإستمرار في دنيا الأعمال.

لهذه الأسباب ولغيرها تبرز الحاجة الى وجود سياسة إستثمار واضحة ومستقرة على مستوى المشروع.

ثانيا: أهداف السياسة الاستثمارية

في ضوء التعاريف السابقة لسياسة الاستثمار تتحدد أهدافها على مستوى المؤسسة على النحو التالي:¹

1. وضع الأسس والآلية التي يتم بها إتخاذ القرارات الإستثمارية على مستوى البنوك.
2. ربط قرار الاستثمار بتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الانتاجية التي تعظم العائد على الاستثمار في المؤسسة وتزيد من أرباحه، بل وتحقق أهدافها الأخرى إن وجدت أهداف أخرى يراد تحقيقها.
3. أن يتم الإختيار بين البدائل الاستثمارية على أساس تحقيق أكبر عائد للإستثمار وتقليل المخاطر الى أدنى درجة ممكنة (تقليل درجة عدم التأكد)، وتحمل أقل تكلفة استثمارية ممكنة.

¹ بوعلام لطيفة ، مرجع سابق، ص 05.

4. زيادة القيمة السوقية للمؤسسة عبر الزمن، وزيادة معدلات نموها.

5. كما تسعى سياسات الاستثمار إلى تحقيق النقاط التالية:¹

- تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن؛

- تحقيق التوظيف الكامل؛

- زيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي)؛

- الإسهام في دعم ميزان المدفوعات؛

- تحسين قيمة العملة الوطنية.

المبحث الثالث: محددات سياسة الاستثمار وعلاقته بربحية البنوك

ان السياسة الاستثمارية يجب ان تتسم بالوضوح والاستقرار، وان تتسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة من اجل التنمية المستدامة في مداخل البنك.

المطلب الأول: محددات سياسة الاستثمار البنكي

يجسد اطار سياسة الاستثمار الى خلق استراتيجية تنموية اكثر ايجابية التي تحافظ على مناخ استثماري ملائم، كما تسعى الى إعطاء البنوك مكانة اكثر بروزا في السوق، حيث تتجسد محددات سياسة الاستثمار في النقاط التالية:²

¹ أريا الله محمد، السياسة المالية ودرها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010، ص 55.

² وشان أحمد، دور الجباية تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز - حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 89.

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الإقتصادي للإستثمار)؛
 - الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر)؛
 - التقدم العلمي والتكنولوجي؛
 - درجة المخاطرة ؛
 - مدى توفر الاستقرار الإقتصادي والسياسي والمناخ الإستثماري؛
 - عوامل أخرى مثل توفر الوعي الإدخاري والإستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية.
- كما هذه يعتمد الإستثمار على محددات منها ما يلي: ¹

1- **سعر الفائدة الحقيقي**: الفائدة الحقيقية تشير إلى سلة سلع التي يمكن شراؤها بمبلغ الفائدة وتتأثر هذه القيمة (القوة الشرائية)، بالإضافة إلى مبلغ الفوائد بأسعار السلع والخدمات، لأن معدل الفائدة الحقيقي يختلف عن معدل الفائدة الاسمي بمقدار التغير في الأسعار أو بمعدل التضخم، اذم الكلفة الحقيقية لإقراض المستثمرين تعتمد على سعر الفائدة الحقيقي وليس الاسمي، فكل ما زاد سعر الفائدة الحقيقي كلما زادت كلفة تمويل الإستثمار، وبالتالي كلما انخفض مستوى الإستثمار المطلوب.

والافتراض الضمني هنا أن سعر الفائدة الحقيقي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار، وبالتالي يفترض أنه يلخص كافة التأثيرات على الإستثمار من جانب التكاليف.

2- **التغير في المبيعات (الإيرادات)**: إن رواج المبيعات يحفز رجال الاعمال على زيادة استثماراتهم في المصانع والتجهيزات الرأسمالية، فحدوث زيادة ملموسة ومستمرة في المبيعات يؤدي إلى عدم كفاية الطاقة الإنتاجية القائمة، مما يدفع المنتجين إلى الإستثمار

¹ طالب عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الاردن، 2015، ص 55.

في مشاريع جديدة أو في توسيع المشاريع القائمة، ويستتر التراكم في رأس المال (الاستثمار) طالما استمرت فترة الرواج الاقتصادي، ولكن مع الانتهاء من بناء المشاريع الاستثمارية اللازمة لرفع حجم الطاقة الانتاجية إلى المستوى الملائم تتوقف الاستثمارات الجديدة.

3- **توقعات المستثمرين:** إن المستثمر يواجه ظروفًا مستقبلية غير مؤكدة يترتب عليه أن يأخذها بعين الاعتبار قبل التنفيذ، فإذا اعتقد أن الظروف الاستثمارية المستقبلية (توقع) ستكون مواتية ومشجعة فإنه سيقبل على الاستثمار الآن والعكس صحيح، وتظهر الدراسات عدم استقرار توقعات رجال الأعمال وتأثيرها بعوامل استثمارية وسياسية كثيرة، فقد يبني المستثمر توقعاته على الظروف الاستثمارية والسياسية الحالية و/أو السائدة في الفترات السابقة القريبة.¹

المطلب الثاني: علاقة سياسة الاستثمار بالسياسات البنكية الأخرى

يعد استثمار الأموال أحد جوانب عملية الوساطة المالية في البنوك بل هو الهدف الأساسي فيها، لأن الاستثمارات هي ركيزة العمل البنكي ومصدره الرئيسي فيه يحقق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وللاستثمار صيغ كثيرة ومتعددة تحقق التنمية الاجتماعية وتتوافق مع أحكام الشريعة².

أولاً: السيولة (الحسابات الجارية)

يسمى الاقتصاديون الحسابات الجارية بالودائع تحت الطلب حيث تعرف بأنها تلك النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك بشكل عام، على أن يتعهد البنك بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم عند الطلب. وننبه إلى أن هاته الحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات ومنتجات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير

¹ طالب عوض، مرجع سابق، ص 55.

² جمال لعامرة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، بسكرة، 1996، ص 49

فيكون في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان أيضا نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

ثانيا: الودائع الاستثمارية

وهي الأموال التي يضعها ويودعها أصحابها لدى البنك من أجل الحصول على عائد مالي لأن البنك الإسلامي يقوم باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية المعروفة بـ "الغنم بالغرم". كما إن ودايع الاستثمار تشكل أهم مصدر من مصادر الأموال في البنك حيث تبلغ نسبتها في بعض البنوك 9.28% من إجمالي مصادر الأموال¹.

وفي مفهوم آخر تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في البنك حتى يضارب بها وفق عقد المضاربة، لكن البنك لا يضمن لا أصل الوديعة ولا أي عائد منها، فهي تفويض من صاحبها للبنك باستثمارها بمعنى أنه أمين على المال وليس بضامن له، فهذا الوعاء يمنح ويسهل تدفق الأموال من أرباب الأموال إلى البنك بغرض من أجل الاستثمار، وتنقسم هذه الودائع إلى أربع أقسام²:

1. ودايع استثمارية (عامة) :

إن هذا النوع من الإيداع مطبق في بعض البنوك ويقوم على أساس عقد المضاربة المطلقة، وقد ألزمت بعض البنوك المودع (المضارب) ألا يقوم بسحب الوديعة أو أي جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة للوديعة، وإلا فإنه سيفقد العائد عن الجزء المسحوب من الوديعة،

¹ فيصل شياد ، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، ط1، دار الكتاب الجامعي الامارات، 2015، ص 40.

² فيصل شياد، المرجع نفسه، ص 42.

ومن تلك البنك التي تطبق هذا النوع البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بمصر، وبنك فيصل الإسلامي السوداني والمصري¹.

2. ودائع استثمارية مقيدة (مخصصة): المقصود بالتقييد أو التخصيص أن البنك مقيد بالاستثمار في المجالات التي يحددها صاحب الوديعة في إطار المضاربة المقيدة، حيث يوزع العائد حسب نتيجة الأعمال.

3. ودائع التوفير أو الادخار: وهي عبارة عن تلك الحسابات التي تفتح من أجل تشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالبنك التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا، بل إنهم يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي يحتسبها البنك على أساس الرصيد الأدنى للحساب، حيث إنه يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية السحب أو الإيداع².

4. ودائع المؤسسات المالية: تقوم عدد من البنوك التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية وذلك انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنك، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها أي عائد يذكر³.

ثالثا: صكوك الاستثمار

تمثل صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالبنك، وهي تعد أيضا البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات الموجودة في البنوك التقليدية. وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا

¹ أحمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، ع24، أكتوبر - نوفمبر 1980، ص 230.

² سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، ط1، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 2002، ص 248.

³ حيدر يونس الموسوي، مرجع السابق، ص 42.

لصيغة عقد المضاربة، حيث إن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (البنك)، كما إن صكوك الاستثمار تأخذ الأشكال التالية:

- صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد

- صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط

- صكوك الاستثمار العام

رابعاً: شهادات الإيداع:

1- تعريف شهادات الاستثمار: لا شك في أن الصيرفة قد استطاعت أن توفر حزمة من الخدمات والمنتجات البنكية والتي من ضمنها شهادات الإيداع وتسمى هذه الشهادات بشهادات الاستثمار القابلة للتداول؛ ذلك أن حاملها يستطيع تداولها وبيعها في السوق الثانوي والأمر الملاحظ أن بعض الدول لا تسمح بتداولها كدولة قطر مثلاً¹.

2- أنواع شهادات الاستثمار: هناك عدة أنواع من شهادات الاستثمار سوف نعمل على توضيحها إذ تنقسم قسمين من حيث تمويلها للمشروع ومن حيث صيغ التمويل الإسلامي:

أ- من حيث تمويلها للمشروع: تصدر شهادات الاستثمار بصورتين حسب تمويلها للمشروع كما يلي:

- شهادات الاستثمار المخصصة

- شهادات الاستثمار العامة

¹ صادق راشد حسين الشمري، أثر شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في مصرف آسيا العراق الإسلامي، مجلة دراسات محاسبية و مالية المجلد (10) العدد (25)، 2021، ص 123.

ب- من حيث صيغ التمويل الإسلامي

- **شهادات إيداع المرابحة:** البنك تصدر شهادات إيداع المرابحة لتمويل شراء سلعة المرابحة، حيث تصبح سلعة المرابحة مملوكة لحامل هذه الشهادات، كما أن تداولها في السوق الثانوي يعد من المخالفات لأحكام الشريعة.

- **شهادات إيداع المضاربة:** يصدر البنك الإسلامي أيضا شهادات (ICD) لتمويل المشاريع الاستثمارية وفق صيغة المضاربة الشرعية، حيث إن أحد طرفيها يمثل أصحاب الودائع أو الشهادات (أرباب المال) وأما الطرف الآخر فهو يمثل الجهة المصدرة التي تقوم بدور المضارب بالعمل، ويحصل طرفيها على حصة مالية تكون عبارة عن نسبة من الربح متفق عليها مسبقا. وفي حالة تحققت خسارة فيتحملها رب المال مالم يكن التقصير والاهمال من صاحب العمل، أما المضارب فإنه يخسر جهد عمله فقط.

- **شهادات إيداع المشاركة:** تصدر البنك شهادات إيداع المشاركة لتمويل المشاريع الاستثمارية على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

- **شهادات إيداع الإجارة:** البنك تصدر هذا النوع من الشهادات التي تعتمد على التمويل بصيغة الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية المنتهية بالتملك قد تكون في مجال العقارات، أو الاستثمار في الأدوات، والآلات، أو معدات متنوعة، أو حتى في مجال وسائل النقل كالسيارات والطائرات والسفن¹.

خامسا: حسابات المحافظ الاستثمارية:

إن فكرة المحافظ الاستثمارية تتمثل في الاستثمار في الفرصة أو هي عبارة عن تلك الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، حيث يتم اصدار سندات مقارضة(حصص) في محافظ

¹ صادق راشد حسين الشمري، مرجع السابق، ص 125.

استثمارية برأسمال يكفي للمتطلبات الاستثمارية التي ينوى الاستثمار فيها حسب صيغة الدعوى للاكتتاب في السندات حيث إن السندات تكون موحدة القيمة، ويقوم البنك بإدارة المحفظة واستثمارها وفقا لأسس وقواعد المضاربة الشرعية، والتي تقضي بأن يحصل البنك على حصة من صافي ربح الاستثمارات بصفته مضاربا عن المحفظة، والنسبة المتبقية يقوم البنك بتوزيعها على من يملكون سندات حيث يكون الربح بالمقارنة مع نسبة كل شخص وما يملكه من تلك السندات، إذ تعتبر سندات المقارضة وعاء ادخاريا مرنا يمكن الاكتتاب بها عند اصدارها أو شرائها في أي وقت من الأوقات، كما يمكن تسيلها إلى نقود بالبيع الفوري والاسترداد مع قبض الربح عند البيع¹.

سادسا: الائتمان (حقوق والتزامات الأطراف في عقد المشاركة)

سنعرض لحقوق والتزامات البنك، وطبعا التزامات البنك تشكل حقوقا من ناحية أخرى للمستثمر ويمكننا أن نقول بأن من أهم حقوق البنك في عقد المشاركة الأمور التالية:

- الحق في الحصول على ضمانات
- الحق في التنفيذ على الضمانات
- حق الامتياز
- حق المطالبة بالمستندات والوثائق
- حق البنك في الرقابة
- الحق في استرداد المال مع الأرباح
- التزامات البنك في عقد المشاركة

¹ حربي محمد عريقات، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، 2010، ص 136.

سابعاً: رأس المال

تشكل مساهمة المساهمين في رأس مال المؤسسة البنكية سواء كانت عينية أو نقدية، قدرة كبيرة في تجاوز الأزمات المالية التي قد تعترض المؤسسة خلال مزاولتها لنشاطها التجاري، حيث إن رأس المال الشركة يعتبر الضامن العام لدائني الشركة والذي يكون متاحاً لهم في حال ما تعرضت الشركة للإفلاس¹.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار البنكي بربحية البنك

أولاً: علاقة الاستثمار بالربحية

يعد الإستثمار والربحية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها أي بنك، لذلك الإخفاق في أحدهما سيؤدي الى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز المالي للبنك، وهذا ما يعرضه الى مخاطر لا يمكن للبنك مواجهتها، وبالتالي عدم قدرته على النمو والإستمرار بتحقيق المزايا التنافسية، وإن التلازم بين الإستثمار والربحية يأتي من ضرورة كل منهما لإستمرار البنوك، كما أنه بالمقابل قد يتعارض الهدفان إذا لم تحسن إدارة العلاقة بينهما، فالإستثمار ضروري للنمو واستمرار البقاء ولأن الخسارة ستؤدي الى تآكل حقوق المالكين، وبالتالي إحتمال تصفية البنك وهذا التعارض يأتي من التركيز على أحدهما ومنحه الأفضلية سيؤدي الى واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها الإدارة.

فالإستثمار يتطلب بتسيير جزء مهم من أصوله على شكل مشروع، وباعتبار أن عائد الإستثمار في الموجودات النقدية أو القريبة منها حتى يستطيع البنك ان يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته وتحقيق أرباح معتبرة إن لم نقل ممتازة، إذا استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحاً كبيرة لكن هناك مخاطرة في حال حدوث خسارة أو حدوث

¹ تدريست كريمة، دور البنوك في مكافحة تبيض الأموال، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص99.

سحوبات مفاجئة وسيؤدي ذلك الى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك الى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين الإستثمار والربحية، فالربحية يجب أن تكون مستقرة وتسعى الى النمو ولذلك لتحقيق عائد مستقر للمودعين والمساهمين والعمل على زيادتها، لان ذلك يحسن صورة البنك ويرسخ ثقة المودعين به مما يزيد من موارد البنك وحصته في السوق، وعلى البنك ان يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب وقدرته على تحمل المخاطر، فالربح يتناسب طرديا مع المخاطرة وقد تؤدي الاستثمارات الخطرة الى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة العملاء به.¹

ثانيا: التوفيق بين الاستثمار والربحية

يستطيع البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي لتغطية كافة احتياجاته، لكنه في المقابل يخسر فرصة اكتساب أرباح لو قام بتوظيف هذه السيولة ونفس الحال ان قام البنك باستثمار كافة أمواله فقد يحقق اما ارجا كبيرة، أو خسارة تؤدي بالبنك الى الفشل والافلاس، وهنا يأتي التعارض بين شرطي الاستثمار والربحية.

فالتوفيق بين الاستثمار والربحية من ابرز التحديات التي تواجه البنوك، وذلك لان البنوك تعتمد على أموال المودعين لتحقيق الربحية من خلال استثمار أكبر قدر ممكن لتحقيق افضل العوائد وهذا في ذاته يناقض هدف الاستثمار.

ومن المشاكل التي تواجه البنك عند محاولة التوفيق بين اعتبارات الاستثمار والربحية.²

¹ إبراهيم عبد الرحمن نجلاء، عويد الفارسي تهاني، اثر السيولى على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية (2010-2019)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 2020، ص 118.

² سارة أدوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)، دراسة بنك البركة وسوسيتي جينيرال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، ص

- مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم الاحتفاظ به كإحتياطي إضافي لمقابلة التزامات البنك نحو عملائه؛
 - مشاكل تتعلق بمدى صحة تصنيف درجة السيولة للقروض التي منها البنك وإمكانية الاسترداد للقروض وقت حلول اجل السداد؛
 - مشاكل تحديد أفضل هيكل لتوزيع الأموال على الأنواع المختلفة للاستثمار.
- ولحل هذا التعارض يعمل البنك على إدارة اصوله وخصومه بشكل يحقق التوازن الأمثل بين الاستثمار والربحية، وذلك بإستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات) ويتم بها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدامات المختلف، وبطريقة تضمن تحقيق اعلى عائد ممكن ضمن مخاطر مقبولة والحفاظ على نسبة ربحية مناسبة.

خلاصة:

نستنتج من خلال موضوع " سياسة الاستثمار البنكي " أن المتأمل لمبادئ وأسس الاستثمار البنكي يلاحظ أن سياسة البنوك تجاه توظيف الأموال تتلخص في أن البنوك المصارف مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق إبعاد متعددة المادي والأخلاقي والاجتماعي. إضافة إلى ان البنوك تهدف في توزيع استثمارية إلى التوزيع الأمثل للموارد المالية لذلك تجدها تمويل مختلف القطاعات الاستثمارية.

إن أساس العمل في البنوك قائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. من اجل أن يقوم البنك بجلب أكبر عدد من العملاء فأنها لا تركز على طريقة محددة في التمويل دون غيرها.

الفصل الثاني:

سياسة الاستثمار البنكي وريحية بنك
الخارجي الجزائري

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي بما فيه البنوك دورا مهما في حيوية النشاط الاقتصادي، فهو يمثل جزءا كبيرا نسبيا في عملية التنمية الاستثمارية عن طريق استخدام الودائع والمدخرات لديها في تمويل الاستثمارات المتنوعة، ويعد الأداء المالي بشكل عام والربحية بشكل خاص البوصلة التي تتبعها القرارات المتعلقة بتوسيع نطاق الاستثمار وتحسين الربحية.

في هذا الفصل قمنا تقسيمه الى ثلاث مباحث تعنونت بـ:

المبحث الأول: تعريف بنك الجزائر الخارجي BEA

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار في البنك

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بربحية البنك

المبحث الاول : تعريف بنك الجزائر الخارجي

إن بنك الجزائر الخارجي من أهم أعمدة النظام المصرفي الجزائري التي لعبت دورا كبيرا في تطوير الحركة الاستثمارية في البلاد، من خلال نشاط وكالاته في كامل التراب الوطني، والذي يكون مراقبا مركزيا من طرف البنك الأم حتى يتسنى توزيع خدماته على المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين في الداخل والخارج، حيث له مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي لماله من وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة في تمويل الاقتصاد.

وقد خصصنا هذا المبحث لدراسة البنك بصفة عامة وسنتطرق من خلاله إلى نشأة بنك الجزائر الخارجي وهيكله التنظيمي، نشاطاته، أهدافه ومهامه.

المطلب الاول: تعريف البنك الجزائري الخارجي BEA وتطوره التاريخي

تأسس البنك الجزائري الخارجي بموجب الأمر رقم 67/2004 المؤرخ في جمادي الثانية 1387 هـ، الموافق ل 01 أكتوبر 1967م على شكل شركة وطنية استثمارية مهمتها الأولى تتمثل في التسهيل والتطوير في إطار التخطيط الوطني للعلاقات الاستثمارية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى، وقد احتوى على كل أصول:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967
- الشركة العامة في تاريخ 31 ديسمبر 1967
- بنك بار كلاي المحدد في تاريخ 30 أبريل 1968
- قرض الشمال في تاريخ 31 ماي 1968
- البنك الصناعي الجزائري والبحر الأبيض المتوسط BIAM، في تاريخ 31 ماي 1968

ولم يعرف بنك الجزائر الخارجي الاستقرار إلا ابتداء من 01 جوان 1968 برأس مال يقدر بـ 20 مليون دينار جزائري .

إن إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية والتحويلات العميقة المتخذة من طرف السلطات العمومية خلال الثمانينات أدى إلى تحول بنك الجزائر الخارجي إلى مؤسسة ذات أسهم وفق قانون 88/06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 حاملا استقلالية المؤسسات ورأس مالها قدر بـ 1 مليار دينار جزائري والذي قسم إلى 160 سهم، وفي سنة 1996 أصبح رأس مالها 5.6 مليار دينار جزائري.

وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970 حيث لديه حسابات الشركات الكبرى مثل : سوناطراك، النقل الجوي، فالبنك هو الذي يمدّها بالقروض ويتعامل معها حسب نظامه .

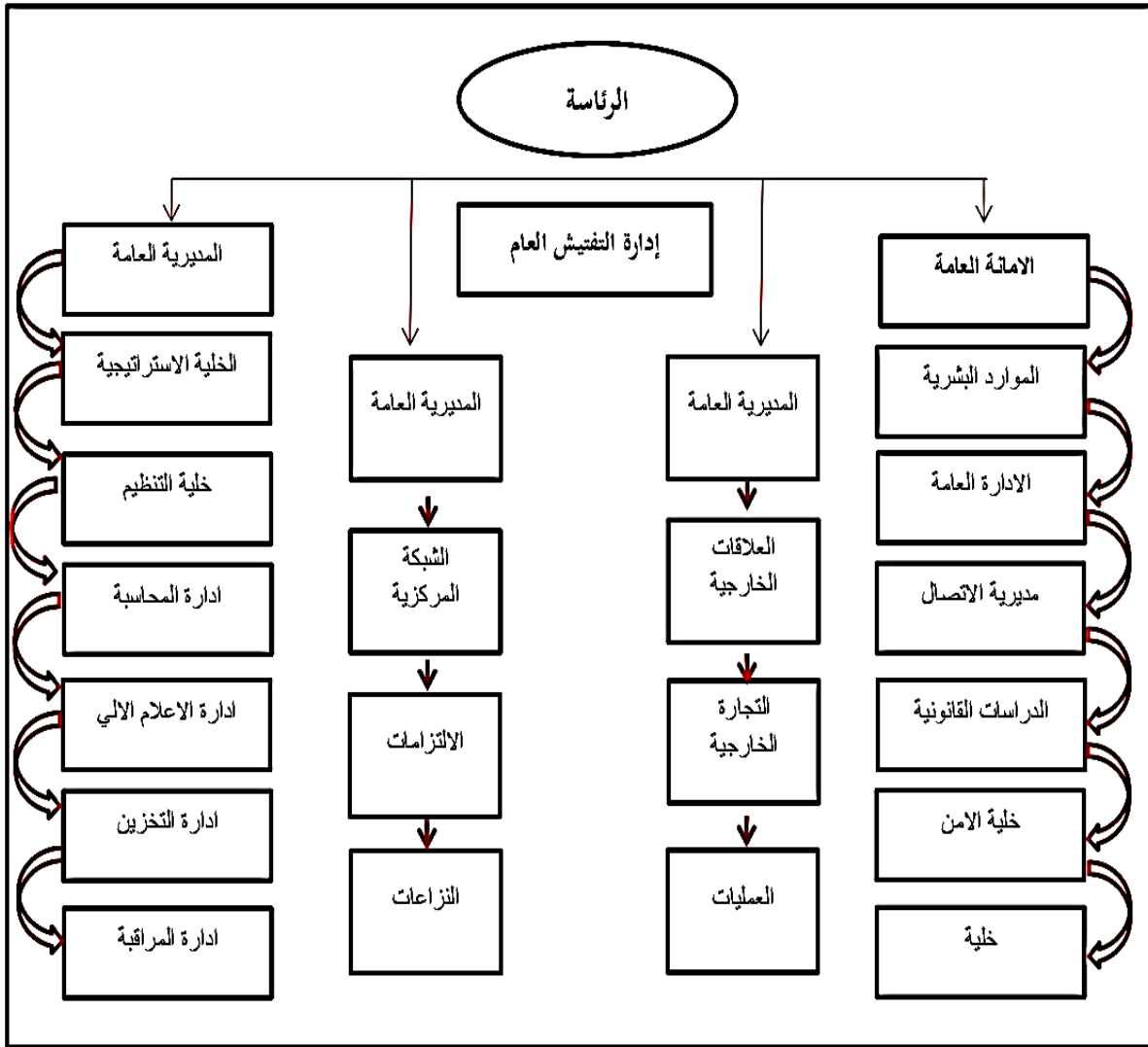
أما في سنة 2011 فقد عرفت تجديد في هيكل البنك، حيث تم إنشاء أول وكالة بخدمة حرة Libre service تتموقع بديدوش مراد الجزائر وسط، وقد تم رفع رأسمالها إلى 76 مليار جزائري.

المطلب الثاني: هيكل التنظيمي وتوزيع وكالات لبنك الجزائر الخارجي

أولا: الهيكل التنظيمي

ان ما يميز بنك الجزائر الخارجي هو اختلاف هيكله التنظيمي عن باقي الهياكل التنظيمية لباقي البنوك التجارية الاخرى وهذا ما يتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر : , bea.dz/organigramme ص 11.

ثانيا: توزيعات مديريات وكالات البنك

يمكن ان نبين اهم وكالات البنك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيعات مديريات وكالات البنك

| عدد الوكالات | المديريات الجهوية | نيابة المديرية |
|--------------|---------------------------------------|---|
| 09 وكالات | • المديرية الجهوية الجزائر شرق | • نيابة المديرية العامة التجارية |
| 09 وكالات | • المديرية الجهوية الجزائر غرب | • نيابة المديرية العامة التنمية |
| 10 وكالات | • المديرية الجهوية الجزائر وما جاورها | • نيابة المديرية العامة الالتزامات |
| 09 وكالات | • المديرية الجهوية البليدة | • نيابة المديرية العامة المالية |
| 10 وكالات | • المديرية الجهوية عنابة | • نيابة المديرية العامة الدولية |
| 09 وكالات | • المديرية الجهوية الجنوب (ورقلة) | • نيابة المديرية العامة العمليات والأنظمة |
| 10 وكالات | • المديرية الجهوية قسنطينة | |
| 08 وكالات | • المديرية الجهوية سطيف | |
| 06 وكالات | • المديرية الجهوية تلمسان | |
| 08 وكالات | • المديرية الجهوية وهران | |
| | • المديرية الجهوية مستغانم | |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقرير موقع البنك، ص 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ البنك يشمل 06 نيابات مديريةية مختلفة الوظائف والتخصص، و 11 مديريةية جهوية تتضمن كل واحدة منها على مجموعة وكالات موزعة على التراب الوطني حسب النشاط والموقع الجغرافي، حيث بلغ المجموع الاجمالي للوكالات 98 وكالة.

المطلب الثالث: خدمات وأهداف البنك، وأداءه المالي

لم يقتصر البنك الخارجي على ممارسة النشاطات التي عرفها عند تأسيسه، بل توسعت عملياته فأصبح لديه حسابات المؤسسات الكبرى في ميادين المحروقات والنقل البحري وموارد البناء، بمدىها بالقرض وتسيير حساباتها بالإضافة إلى ضمان القروض الممنوحة من بنوك أخرى وكل ذلك من أجل تحقيق أهدافه وتحسين أداءه المالي.

أولاً: خدمات البنك

يقدم بنك ال BEA عدة خدمات ذات جودة وتتميز بالشفافية والحدثة الدائمة. يسعى البنك دائماً لمواكبة اتجاهات وتغيرات الزمن من أجل تبسيط وتسهيل المعاملات البنكية، بناءً على رغبات ومطالب كافة العملاء. قام البنك بتوفير جملة من الخدمات المميزة بهدف كسب رضا وثقة العملاء من أهمها:

- خدمات محاكاة مجانية للقرض العقاري.
- تقديم قروض متنوعة وشاملة.
- استشارات للمناقصات.
- فتح حسابات بنكية متنوعة.
- تحويل العملات.
- خدمات الادخار وتقديم حلول استشارية مميزة وآمنة.
- خدمات الصيرفة الإسلامية.
- المعاملات النقدية المتنوعة.
- توفير بطاقات بنكية لتسهيل المعاملات المصرفية.

- خدمات الكرتونية متنوعة وخدمة ma banque mobile. بالإضافة إلى عدة خدمات جديدة وحديثة.

ثانياً: أهم أهداف بنك الجزائر الخارجي

يسعى بنك الجزائر الخارجي لتحقيق أهداف¹:

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطوير التجاري، وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها.
- التوسع ونشر الشبكة واقتراب الزبائن، وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي
- تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية الاتصال
- تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات تقوية نظام المراقبة داخل كل المديرية التابعة للبلاد تحقيق أكبر ربح ممكن، وذلك بتقديم خدمات مصرفية جديدة
- وضع وكالات وفروع في الخارج
- تحقيق وتشجيع تمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم
- تسهيل تنمية الإصلاحات الاستثمارية بين الجزائر والخارج
- ضمان التسيير الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية

¹ شيلالي حكيم منال، منور صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، وكالة البويرة 37، مذكرة ماستر منشورة، جامعة البويرة، الجزائر 2015/2014، ص 84

- إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين
- إعطاء الموافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى.

بفضل التفاعلات المفيدة التي تحافظ عليها بشكل خاص مع عملائها من القطاعين العام والخاص، وعملائها من المؤسسات، كان البنك BEA قادرا في عام 2021 على تثبيت مستوياته من النشاط، في سياق الازمة الصحية العالمية التي عانت الآثار الاستثمارية والاجتماعية غير المواتية على المستوى وطنيان وكذلك بالنسبة للعديد من البلدان.

ثالثا: الأداء المالي للبنك

يترجم الجدول أدناه ملخص لمستويات أداء الاعمال التي حققها البنك السنة المالية 2021¹.

جدول (02): مستويات أداء الاعمال

| التغير بالنسبة % | التغير بالقيم | نشاط 2020 | نشاط 2021 | |
|---------------------|------------------|--------------|--------------|------------------------------------|
| 31 % | 700 | 2 226 | 2 926 | الموارد الكلية (مليار دينار MDA) |
| 34 % | 685 | 2 033 | 2 712 | منها موارد دينار (MDA) |
| 7 % | 14 | 193 | 207 | منها موارد العملة (محولة الى MDA) |
| 39 % | 9 667 | 24 749 | 34 416 | عدد فتح الحساب |
| - 11 % | -2 248 | 21 145 | 18 897 | عدد بطاقات CIB المباعة عام 2021 |

المصدر: تقرير نشاطات البنك، موقع بنك الجزائر الخارجي bea.dz ، ص 14

¹ التقرير الخاص بالبنك الخارجي الجزائري BEA ، ص 14

بفضل التفاعلات المفيدة التي تحافظ عليها بشكل خاص مع عملائها من القطاعين العام والخاص، وعمالها مؤسسياً ، كان BEA قادراً في عام 2021 على تثبيت مستوياته من النشاط ، في سياق الأزمة الصحية العالمية التي عانت الآثار الاستثمارية والاجتماعية غير المواتية على المستوى وطنيا ، وكذلك بالنسبة للعديد من البلدان.

المبحث الثاني: أنواع الاستثمار في البنك

الاستثمار البنكي (Investment Banking): قطاع أو جزء خاص من عمليات البنوك التي تساعد الأفراد أو الشركات على جمع رأس المال وتوفير خدمات استشارية مالية لهم. وتعمل بنوك الاستثمار كوسطاء بين مصدري الأوراق المالية من الشركات والمستثمرين وذلك لمساعدة الشركات الجديدة على التداول في السوق بشكل عام.

المطلب الأول: الاستثمار في القروض

يوظف البنك التجاري عادة جزءاً كبيراً من موارده في منح سلف وقروض لعملائه مقابل فائدة محددة مقدما كنسبة مئوية من قيمة القروض عن مدة القرض، وتعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد بالمقارنة مع معدل العائد المتولد من الاستثمارات الأخرى¹.

وتأمل البنوك دائما أن توجه كافة مواردها إلى الاستثمار في القروض ، حيث تبلغ محفظة القروض عادة أكثر من نصف أصول البنك كما أنها تدر أكثر من ثلثي أرباح البنك وهذا أمر طبيعي فالبنك التجاري التقليدي يبيع ويشترى الأموال ، ويتمثل معظم ربحه في الفرق بين سعر الفائدتين (الفائدة على الودائع والفائدة على القروض) ، ولذلك فالربح هو الهدف الأساسي إذا لم يكن الهدف الوحيد من الاستثمار في القروض .

¹ د. منير إبراهيم هندي ، " إدارة البنوك التجارية " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ط3 ، 1996م ، ص210

تعرف وظيفة الإقراض أو الإئتمان بأنه: " إمداد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها و المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.¹

تنقسم القروض الى قسمين هما:

أولاً: قروض غير مباشرة²

ويُسمى أيضاً تمويل الوسيط (Dealer financing) ، ويمكن أن يشير إلى قرض مُقسط (Installment loan) لا يملك الدائن فيه علاقة مباشرة مع المدين. ويمكن الحصول على القرض غير المباشر عن طريق طرف ثالث (Third party) بمساعدة وسيط، كما يمكن اعتبار الديون التي يتم تداولها في الأسواق الثانوية (Secondary market) قروضاً غير مباشرة. يُمكن أن يفيد القرض غير المباشر في توفير التمويل للشركة كما يُساعد في إدارة مخاطرها، وغالباً ما يكون أعلى كلفة و ذو سعر فائدة أعلى من القرض المباشر. (Direct loan)

أكثر الشركات تعاملًا بالقروض غير المباشرة هي وكالات السيارات. حيث يلجأ العملاء الذين لا يمكنهم الحصول على قروض مباشرة من البنوك من أجل شراء سيارة إلى القروض غير المباشرة من وكالات السيارات .

¹ احمد صلاح عطي، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص

² <https://www.meemapps.com/term/indirect-loan>

الجدول (03): يمثل مدفوعات السنة المالية التي تم سدادها سنة 2021 من خلال وسائل الدفع المختلفة التالية:

| النسبة بـ % | الكمية | طرق الدفع |
|-------------|-----------|----------------------|
| 37,82 | 4 451.66 | أوامر الدفع |
| 23,60 | 2 778.21 | الخصومات المستندية |
| 38,58 | 4 541.54 | الاعتمادات المستندية |
| 100% | 11 771.41 | المجموع |

المصدر: تقرير نشاطات البنك BEA ، 2021 ، ص 18

جميع مدفوعات السنة المالية 2021 بالترتيب 11,771.42 مليون دولار أمريكي بانخفاض 9.12% أو 1,181.77 مليون دولار أمريكي أقل بالدولار الأمريكي مقارنة بالسنة المالية 2020 ، التي كان لها معدل صرف 12,953.19 دولارًا أمريكيًا.

ثانياً: قروض مباشرة¹

القروض المباشرة هي التي يحصل المدين عليها من مؤسسة مالية بصورة مباشرة دون الاستعانة بوسيط، كالبنوك والاتحادات الائتمانية، وغيرها. ويتميز بعضها بأسعار فائدة وخيارات سداد أفضل من غيرها. كما تضمن تلك القروض ألا يتعرض المدين لأي ضغط وأن يتمتع بحرية كاملة في اتخاذ الخيارات التي تصب في صالحه أولاً وأخيراً، ولكن ما أن يعقد الاتفاق لن يكون لديه أي فرصة لتغيير أي بند منه.

¹ <https://www.meemapps.com/term/indirect-loan>

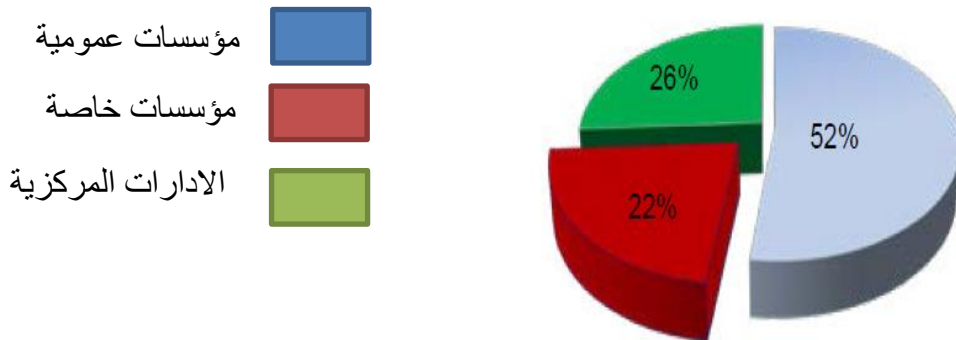
جدول (04): توزيع التوظيف حسب القطاع الاقتصادي

| الوحدة = 1 مليون دينار جزائري | | | | |
|-------------------------------|--------|--------|--------|--------|
| العناوين | 2020 | 2021 | فجوة | تطور % |
| تسيير | 5 810 | 5 597 | -2 931 | -34 % |
| خدمات | 1 904 | 2 111 | 207 | 11 % |
| معدات | 2 013 | 3 030 | 1 017 | 51 % |
| إعادة البيع كما هي | 510 | 756 | 246 | 48 % |
| المجموع | 12 937 | 11 477 | -1 460 | -11 % |

المصدر: تقرير نشاطات البنك BEA ، 2021 ، ص 19

خلال السنة المالية 2021، شهد البنك مستوى توظيف للواردات حوالي 11.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنتائج السنة المالي 2020، هذا الحجم بنسبة 1.5 مليار دولار أي بانخفاض قدره 11 % ، بنسبة كبيرة تم تسجيل انخفاض في قسم " العمليات" بما يقرب من 34%.

الشكل (02): توزيع التوظيف حسب القطاع الاقتصادي



المطلب الثاني: الاستثمار في التمويل الإسلامي

تمثل الأدوات التمويلية والصيغ التي تستعملها المصرف الإسلامي الجزء الهام من العمل المصرفي الإسلامي والتي جعلت لها قدرة كبيرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار بشكل يفوق المصارف التقليدية، إذ نجحت المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات المتوفرة لدى أصحاب الدخل الصغيرة والمتوسطة ووجهتها إلى التوظيف الفعال ويتخذ التمويل الإسلامي عدة صور منها¹:

1. تمويل المشروعات بطريقة المشاركة والمضاربة وغيرها من الصيغ ويرتبط العائد في هذه الصورة ارتباطاً أصلياً بنتيجة المشروع الممول.
 2. التمويل عن طريق البيوع وهذه أساليب تمويل عيني للأصول.
 3. شراء الأصول الإنتاجية طويلة الأجل وتأجيرها لمستخدميها.
 4. المساهمة المباشرة عن طريق الاحتفاظ بأسهم في مختلف مشروعاتها.
- والغاية من إيجاد هذه الصور والتعامل بها هو تلبية احتياجات العاملين مع الأفراد والمنتجين والشركات على اختلافها.

والملاحظ أن البنوك التقليدية تقوم باختيار عملائها وفقاً لإمكانياتهم المالية من أجل سداد القروض التي يحصلون عليها منها. أما المصارف الإسلامية فإنها تعتمد على اختيار الكفاءة لعمليات المشاركة أو المضاربة لأن العائد المتحقق من الأرباح يعتمد على أساس المناظرة، ومن هنا يكون للتمويل الإسلامي دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي².

¹ مجلة الاقتصاد الإسلامي، يصدرها بنك دبي الإسلامي، العدد 204، أغسطس 2006، ص 17

² نفس المرجع، نفس الصفحة

إن قانون رقم 08-20 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1429 الموافق 23 نوفمبر سنة 2008، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط و كفاءات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية¹، ويحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

حيث تمكن البنك خلال فترة وجيزة لم تتعدى السنة والنصف بتحصيل 21 مليار دج من الودائع لدى الافراد والمؤسسات والمهنيين في إطار الصيرفة الإسلامية، وهي النتيجة التي وصفها المسؤول بـ " الإيجابية والتي توحى بوجود استجابة من طرف الزبائن على هذه الصيغة التمويلية"²

كما أكد أن الصيرفة الإسلامية ببنك الجزائر الخارجي استقطبت منذ إنطلاقه الرسمي لهذا النشاط في 30 ديسمبر 2021 اكثر من 12 ألف و 400 زبون، بفضل منتجاتها المصرفية العشر المطابقة للشريعة الإسلامية والمصادق عليها من طرف الهيئات المخولة عبر 60 شباك صيرفة إسلامية موزعة على كامل ولايات البلاد، حيث يتعلق الأمر ب:³

- حساب الوديعة الإسلامي.
- حساب التوفير الإسلامي.
- الحساب الجاري الإسلامي.
- حساب الاستثمار الإسلامي المطلق.
- المرابحة العقارية.
- مرابحة التجهيزات.

¹ المكتبة القانونية العربية، <https://www.bibliotdroit.com/2020/11/2020-pdf.html>

² التقرير الخاص بالبنك الخارجي الجزائري BEA، 2021، ص 12

³ نفس المرجع

- مرابحة السيارات.

- اجارة المعدات والعتاد المتحرك.

- مرابحة السلع.

- تمويل السلم

ويعتزم بنك الجزائري الخارجي - حسب المدير- مواصلة توسيع شبكته لتوزيع خدمات الصيرفة الإسلامية ضمن خطتها التنموية للعام الجاري 2023، والتي تعتمد على تعميم الشبابيك الخاصة بهذا النمط من التمويل على المستوى الوطني وتوزيع باقة منتجاته، وأضاف بهذا الخصوص أنه " سيتم طرح منتجات بنكية إسلامية جديدة مبتكرة لتمويل المؤسسات والافراد المهنيين، تضاف الى منتجات التي يتم تسويقها حاليا، بما في ذلك تسهيلات موجهة لاقتناء السيارات في انتظار بداية التصنيع محليا".

ومن هذه الخدمات الانتاجية نذكر ما يلي:

1. مرابحة السيارات، السلع الاستهلاكية والعقارات، حساب الودائع الإسلامية الفردية.
2. الحساب الجاري الإسلامي.
3. حساب الودائع الاستثمارية غير المقيدة للشركات والافراد.
4. حساب التوفير الإسلامي.

الشكل (03): الخدمات الإنتاجية للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: التقرير الخاص بالبنك الخارجي الجزائري، ص 13.

المطلب الثالث: الاستثمار المالي

صافي الدخل المصرفي (PNB) الذي حققه البنك للسنة المالية 2021 ، يبلغ 111 مليار دج. بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي المتولد في عام 2020 والبالغ 132 مليار دج ، لوحظ انخفاض ما يقرب من 21 مليار م. وأوضح الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي من خلال انخفاض الفائدة المدعومة المحملة على الخزينة العامة للسنة المالية 2021، مقارنة بالسنة المالية 2020، على الرغم من الاعتراف بالفائدة المدعومة في مطالبة الخزينة العامة بمبلغ 15 مليار دج عن الجزء المتبقي من أجل 440 مليار دينار بشأن إعادة شراء القروض المجمعة الممنوحة لها المؤسسات العامة.

جدول(05): صافي دخل البنك

| الوحدة: مليار دينار جزائري | | | |
|----------------------------|------|------|----------|
| العناوين | 2020 | 2021 | تطور |
| صافي دخل السنة | 69 | 72 | 3(+4.7%) |

المصدر: تقرير نشاطات البنك BEA ، 2021 ، ص 25

انتهت السنة المالية 2021 بصافي ربح تجاوز 72 مليار دينار جزائري، يتم الحصول عليها بعد خصم رسوم IBS البالغة 19 مليار دج. الأخير يتم احتسابها على أساس المعدل التنظيمي البالغ 26% ونتيجة الضريبة 71.20 مليار دج، محددة على النحو التالي:

جدول (06): معامل الأموال الخاصة خلال سنتي 2020-2021

| التطور | 2021 | 2020 | العنوان |
|--------|---------|--------|--|
| +56.8% | 119.68% | 62.88% | معامل الأموال الخاصة / الموارد الدائمة |

المصدر: تقرير نشاطات البنك BEA ، 2021، ص 25

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بربحية البنك

يحتل القطاع المصرفي بما فيه البنوك التجارية دوراً مهماً في حيوية النشاط الاقتصادي، فهو يمثل جزءاً كبيراً نسبياً في عملية التنمية الاستثمارية عن طريق استخدام الودائع والمدخرات، لديها في تمويل الاستثمارات المتنوعة، ويعد الأداء المالي بشكل عام والربحية بشكل خاص البوصلة التي تتبعها القرارات المتعلقة بتوسيع نطاق الاستثمار وتحسين الربحية.

المطلب الأول: ربحية البنك

إن تحقيق الأرباح هو الهدف الأهم الذي تسعى له البنوك التجارية كما هي باقي المنشآت الاستثمارية، لذا تعتبر الربحية مطلباً رئيسياً للمساهمين والمستثمرين وإدارة المنشأة ومالكها، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.¹

¹ محمد، علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 ، العدد الأول، 2014، ص5

جدول (07): الناتج البنكي الصافي

| الوحدة: مليار دينار جزائري | | | | |
|----------------------------|------|------|------|------------------------|
| التطور | 2021 | 2020 | 2019 | |
| -21(15.7%) | 111 | 132 | 124 | الناتج البنكي صافي PNB |

المصدر: تقرير البنك الخارجي الجزائري 2021، ص 25

بلغ صافي المنتج المصرفي (NBP) الذي حققه البنك للسنة المالية 2021 ، 111 مليار دينار جزائري. بالمقارنة مع الناتج القومي الإجمالي المتولد في عام 2020 والبالغ 132 مليار دج ، ولوحظ انخفاض ما يقرب من 21 مليار ، مقارنة بالسنة المالية 2020 ، على الرغم من الاعتراف بالفوائد المدعومة التي ستطالب بها الخزنة العامة ، بمبلغ 15 مليار . DA ، للجزء المتبقي من أجل 440 مليار دينار جزائري يتعلق بإعادة شراء القروض المشتركة الممنوحة للمؤسسات العامة.

انتهت السنة المالية 2021 بأرباح صافية تزيد على 72 مليار دينار، تم الحصول عليها بعد خصم 19 مليار دينار جزائري. وبحسب الأخير على أساس المعدل التنظيمي البالغ 26% والنتيجة الضريبية 71.20 مليار دينار جزائري، وتحدد على النحو التالي:

جدول (08): النتيجة الصافية

| الوحدة= مليار دينار جزائري | | | | |
|----------------------------|------|------|------|-----------------|
| التطور | 2021 | 2020 | 2019 | |
| 3(+4.7%) | 72 | 69 | 63 | النتيجة الصافية |

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي

نظرا لأهمية الأداء المالي وعلاقته في عنصر الربحية للبنوك التجارية فقد حدد عدد من الباحثين والمختصين ضمن نطاق علمي بأنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد المجالات المستخدمة للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والايادات والمطلوبات وصافي الثروة¹

وهناك من عرفه بأنه " تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية² " إن الأداء المالي هو أداة للتقييم ومعرفة نتيجة أعمال البنوك لقياس الكفاءة في الاستغلال الأمثل لأصولها ومواردها المالية، وان الأداء المالي يختلف من بنك لآخر حسب طبيعة نشاط البنك، فيصب اهتمام الموردين على سيولة البنك، فيما يركز المساهمون والمستثمرون على الربحية، لذا فإن حجم الأرباح المحققة يتحدد وفقا لنتائج الأداء المالي³.

جدول (09): يمثل الجدول التالي معدل السيولة لبنك الجزائر الخارجي

| العناوين | 2020 | 2021 | تطور |
|--------------|--------|--------|--------|
| معدل السيولة | % 0.85 | % 2.34 | % 1.49 |

المصدر: تقرير نشاطات البنك BEA ، 2021 ، ص 26

تأثرت الزيادة في السيولة النقدية للبنك بالزيادة في موارد سوناطراك. أثرت مجموعة الأحداث التالية على مستوى السيولة النقدية للبنك ، وذلك للأسباب التالية:

الوضع الاقتصادي الناجم عن COVID-19 خلال السنة المالية 2021 ، ولا سيما تمديد أجل الاستحقاق وإعادة جدولة الذمم المدينة من العملاء ، والتي لها تأثير على الودائع؛

¹ علاء ف رحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المال الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 68

² الكرخي مجيد جعفر، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، دار المناهج، عمان، 2008، ص 34

³ مسعودي، سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص 24

- السداد بتاريخ 2021/10/01 توزيعات أرباح عن السنة المالية 2020 لصالح الخزينة العامة بمبلغ 30 مليار دينار؛
- كان الانخفاض في موارد سوناطراك خلال السنة المالية 2021 سبباً لانخفاض إجمالي الودائع، في القاعدة الإجمالية، بينما سجلت نسبة 19٪ في نفس الفترة من عام 2020 ؛
- بلغت الفائدة المدعومة على القروض الاستثمارية 111 مليار دج اعتباراً من 2021/12/31.

جدول (10): نسبة الأموال الخاضعة القاعدية

| العناوين | 2020 | 2021 | تطور |
|---------------------------------|---------|---------|---------|
| نسبة رأس المال من المستوى الأول | 19.52 % | 23.99 % | 22.90 % |

المصدر: تقرير نشاطات البنك BEA ، 2021 ، ص 26

بلغ معامل رأس المال الأساسي، الذي يمثل متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان والتشغيل والسوق، 23.99٪ اعتباراً من 31 ديسمبر 2021 ، مقارنة بـ 19.52٪ استناداً إلى الحسابات الختامية ، اعتباراً من 31 ديسمبر 2020.

إنه أعلى بكثير من الحد الأدنى لمعامل الملاءة الذي تحدده اللوائح رقم 01-14 بتاريخ 16 فبراير 2014 بشأن معاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: الاستثمار والربحية في البنك

نود من خلال هذا المطلب إجراء عملية مقارنة بين قيم القروض المؤسساتية / قروض العملاء، والنتائج البنكية المحصل عليه وها بالاعتماد على عدة أسس يمكن ان نختصرها في الجداول التالية

جدول (11): استثمار القروض للبنك الخارجي الجزائري

| الوحدة= مليار دينار جزائري | | | | |
|----------------------------|-------|-------|-----------------------------------|----------------|
| 2021 | 2020 | 2019 | | |
| 344 | 264 | 243 | قروض ومطالبات من المؤسسات المالية | استثمار القروض |
| 1 641 | 2 144 | 2 188 | قروض ومديون من العملاء | |
| 111 | 132 | 124 | النتائج البنكية صافي PNB | نتيجة صافية |
| 72 | 69 | 63 | النتيجة الصافية | |

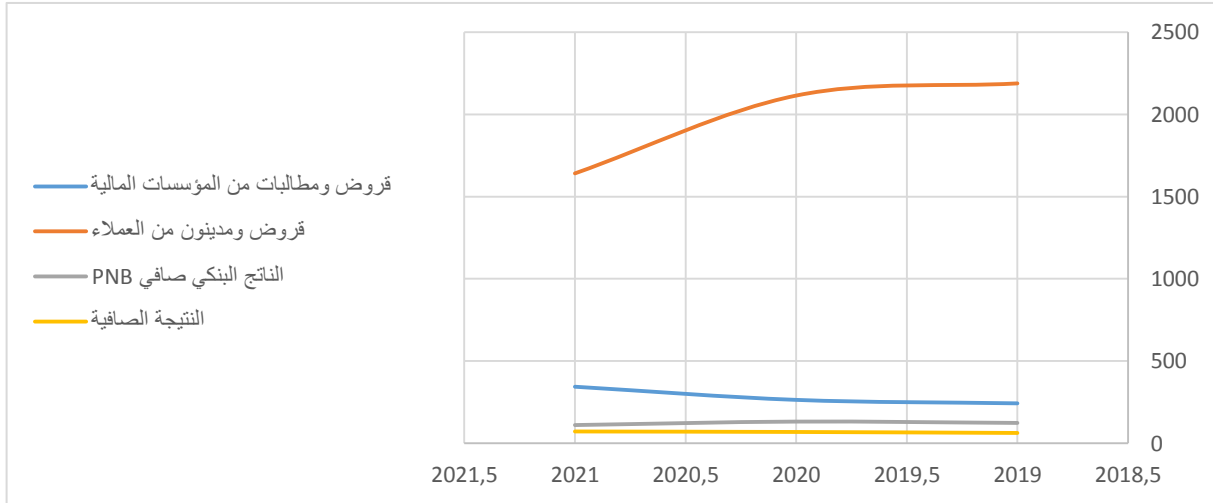
المصدر: تقرير البنك الخارجي الجزائري، 2019، 2021، ص 25

تجزأت القروض المالية للبنوك بين مطالبات من المؤسسات ومديون من العملاء من سنة 2019 و 2021 ، حيث بلغت قيمة قروض المؤسسات المالية سنة 2019 ، 243 مليار دينار جزائري حيث كانت القيمة متزايدة طوال 3 سنوات حيث بلغت 344 مليار دينار سنة 2021 ، اما بالنسبة قروض المديون من العملاء سجل البنك انخفاضا سنة 2020 بقيمة 44 مليار دينار بالنسبة لسنة 2019، أما سنة 2021 سجلت قفزة نوعية بلغت 1641 مليار دينار.

ان صافي المنتج المصرفي (PNB) سجل انخفاض ما يقرب من 13 مليار دينار جزائري بين سنتي 2019 و 2021 ، ويعزى الانخفاض في بنك الاستثمار القومي إلى انخفاض الفائدة المدعومة المستحقة على الخزينة العامة للسنة المالية 2021 ، مقارنة بالسنة المالية 2020 ، على الرغم من الاعتراف بالفوائد المدعومة التي ستطالب بها الخزنة العامة ، بمبلغ 15 مليار DA ، للجزء المتبقي من أجل 440 مليار دينار جزائري يتعلق بإعادة شراء القروض المشتركة الممنوحة للمؤسسات العامة.

انتهت السنة المالية 2021 بأرباح صافية تزيد على 72 مليار دينار ، تم الحصول عليها بعد خصم 19 مليار دينار جزائري. وبحسب الأخير على أساس المعدل التنظيمي البالغ 26% والنتيجة الضريبية 71.20 مليار دينار جزائري

الشكل (04): قيم استثمار القروض للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: انجاز المخطط من طرف الطلبة اعتمادا بالجدول السابق، استثمار القروض

جدول(12): الأصول المالية للبنك الخارجي الجزائري

| الوحدة= مليار دينار جزائري | | | | |
|----------------------------|------|------|--|---------------------|
| 2021 | 2020 | 2019 | | |
| 64 | 15 | 18 | الأصول المالية محتفظة للتداول | الاستثمار المالي |
| 830 | 37 | 45 | الأصول المالية متاحة للبيع | |
| 265 | 242 | 244 | الأصول المالية محتفظة بها من تاريخ الاستحقاق | |

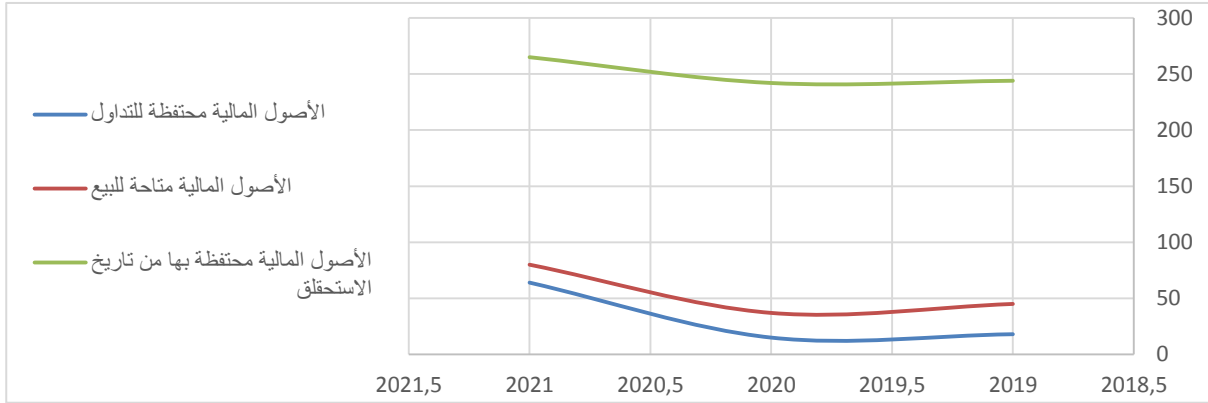
المصدر: تقارير البنك الخارجي الجزائري، 2019-2021

ان الاستثمار المالي للبنك الخارجي الجزائري انقسم الى ثلاثة أصول: الأصول محتفظة للتداول، الأصول المالية متاحة للبيع، الأصول المالية محتفظة بها من تاريخ الاستحقاق، حيث كان تمايز ملحوظ بين سنوات 2019، 2020، 2021، حيث سجل البنك خلال سنة 2019، 18 مليار دينار جزائري وانخفض بنسبة 3 مليار دينار خلال سنة 2020، لكن سنة 2021 سجل قفزة نوعية بلغ 64 مليار دينار جزائري.

وقد تم تسجيل نفس التمايز النسبي ارتفاعا او انخفاضاً بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع والأصول المالية محتفظة بها من تاريخ الاستحقاق، حيث كانت سنة 2019، 45 مليار دينار وجزائري بقيمة 244 مليار دينار جزائري بالنسبة للأصول المالية محتفظة بها من تاريخ الاستحقاق، كما سجلت سنة 2021 ارتفاعاً رهيباً قدر بـ 785 مليار دينار الذي غطى انخفاض القيمة لسنة 2020 والذي سجل بـ 37 مليار.

نفس الملاحظة للأصول المالية المحتفظة بها والتي سجلت ارتفاعاً بقيمة 21 مليار دينار لسنة 2021 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 244 مليار دينار التي غطت أيضاً القيمة المنخفضة لسنة 2020 والتي قدرت بـ 242 مليار دينار.

الشكل (05): مخطط بياني يمثل قيم الارتفاع والانخفاض للأصول المالية



المصدر: من انجاز الطلبة بالاعتماد على جدول الأصول المالية

جدول (13): قيمة التمويل الإسلامي للبنك الخارجي الجزائري

| الوحدة: مليار دينار جزائري | | | |
|----------------------------|------|------|------------------|
| 2021 | 2020 | 2019 | |
| 10 | / | / | التمويل الاسلامي |

المصدر: الإذاعة الوطنية الجزائرية

تم فتح أول شبك يدعم التمويل الإسلامي للبنك الخارجي الجزائري سنة 2021 برأس مال قدر حوالي بـ: 10 مليار دينار جزائري، لأهميته في التمويل الاستثماري من الناحية الاستثمارية والذي لا يؤثر على الاقتصاد بشكل سلبي، كما يمتاز بربحية أكبر عندما يلبي الحاجات الضرورية، حيث يوجه نحو الاستثمار الحقيقي المعتمد على انتاج السلع والخدمات وليس المضاربة المالية.

خلاصة

من خلال تحليل مختلف الاحصائيات السابقة بهدف إعطاء نظرة ميدانية عن البنك الخارجي الجزائري لتحديد كيفية تمويل هذا الأخير لمشاريع استثمارية، ودراسة بعض القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات والعملاء، وجدنا أن البنك يقوم بإتباع مجموعة من الأساسيات، الاستثمارية الداعمة لتوتيرة وارداته وأرباحه الصافية، كل هذه الأساسيات، ترمي من أجل فتح مجالات استثمارية متعددة لكسب الرهان في السوق، وهذا من خلال محاولة لتذليل الصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة والتي تمثل أساس في محدودية قدرات البنك.

الخاتمة

حاولنا من خلال بحثنا هذا التطرق لموضوع يعتبر ذو أهمية بالغة في مسار البنوك نظرا للتحويلات التي يعيشها الاقتصاد الا وهو سياسة الاستثمار البنكي وأثرها على ربحية البنك، حيث أن الاستثمار هو اهم علاقة تربط بين البنك والربحية.

تعتبر البنوك التجارية عامة وبنك الجزائر الخارجي الجزائري BEA خاصة الركيزة الأساسية في الجهاز المصرفي، حيث أن القروض من اهم المصادر التمويلي التي تعتمد عليها في تمويل نشاطها المتمثل في استثمار مواردها البنكية، فيقوم البنك بدراسة شاملة ومعقدة للجهات المقصود الاستثمار فيها من جميع الجوانب المالية وغير المالية بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات والمعايير والاسس العلمية.

كما أن المصرف يتعامل بأموال المودعين في الاستثمار والتي هي قابلة للطلب في تواريخ استحقاقها مما يجعله في وضعية حساسة، بمعنى أي خطأ في التحليل أو الدراسة يكلف البنك مجموعة من المخاطر والخسائر الغير متوقعة، حيث أن الاستثمار يأخذ شكلين مختلفين تم التعرف عليها من خلال بحثنا، فقد يكون الاستثمار مباشرا أو استثمارا غير مباشر، ومعيار التمييز بينهما تتمثل في درجة التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في المشروع الاستثماري.

فسياسة الاستثمار في مختلف المجالات لقي اهتماما متزايدا من طرف المصارف والبنوك، فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين، باعتبارها وسيلة فعالة لإنعاش واردات البنك المالية نظرا لنتائجها التي تجعلها قادرة على الجمع بين الربحية والتنمية الاستثمارية وخلق الثروة، كما بإمكان سياسة الاستثمار من رفع تحديات المنافسة وغزو السوق الخارجية. ولقد توصلنا للنتائج التالية:

1- اختبار الفرضيات:

لقد توصلنا من خلال متن الدراسة الى النتائج التالية:

- **بالنسبة للفرضية الأولى** القائلة بـ: تتعدد محددات الاستثمار في البنوك بحسب شكل ونوع البنوك وتخصصها، فلقد ثبتت صحتها بحيث قمنا من خلال المبحث الأول من الفصل الأول الى التطرق الى مفهوم الاستثمار وتصنيفاته، كما كان لنا فرصة للحديث على تصنيفاته مع ذكر أهم نقاط أهدافه أما المبحث الثاني والذي صب موضوعه حول سياسة الاستثمار مفهومها وأنواعا وأهمية، والتي كان زيدها في صحة الفرضية ؛

• **بالنسبة للفرضية الثانية** القائلة بـ: تتأثر سياسة الاستثمار البنكي بالتعديلات التي يدخلها البنك على السياسات البنكية الأخرى؛

والتي ثبتت صحتها أيضا من خلال دراسة ومناقشة علاقة السياسة الاستثمارية بالسياسات البنكية الأخرى وعلاقتها بالربحية، وهذا كان وضحا من خلال المطلب الثاني والثالث للمبحث الثالث للفصل الأول.

• **بالنسبة للفرضية الثالثة** القائلة بـ: تتأثر ربحية بنك الجزائر الخارجي بصفة مباشرة بأنواع الاستثمار التي يعتمد عليها البنك. وقد تم التأكد من صحتها وهذا من خلال دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي في المبحث الثالث للفصل الثالث والذي كان تحت عنوان علاقة الاستثمار بربحية البنك.

حيث بعد مناقشة وتحليل معطيات الجداول التي تدرس اغلب معطيات البنك من قروض وقيم الاستثمارات ومانحو ذلك، استخلصنا ان ربحية البنك تتعرض بصفة مباشرة بنوع الاستثمار.

2- نتائج عامة للدراسة:

- بناء على دراسة البحث، تم استخلاص عدد من النتائج والتي نذكرها في النقاط التالية:
- تساهم سياسة الاستثمار في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي تكون تحت القانون الخاص بالبنوك والاستثمار.
 - هناك اثر إيجابي ذو دلالة معنوية ومادية لسياسة الاستثمار على ربحية البنوك التجارية خاصة البنك الجزائري الخارجي.
 - توجد علاقة طردية قوية بين ربحية البنك والاستثمار خاصة اذا تمتع هذا الأخير بالتنوع والتعدد.
 - ان اعتماد سياسة الاستثمار على المعايير المتعارف عليها من شأنه ان يساهم في تقويم نهج واردات البنك وإضفاء المصدقية على مخرجات وحقيقة أعمال البنك.
 - ان ممارسة تعددية الاستثمار المالي قد يساهم بطريقة مباشرة على ربحية البنك وأداءه المالي.
 - ان تنوع ونجاح الاستثمارات قد يفتح آفاقا جديدة وواسعة للبنوك وزيادة حظوظها في الأسواق خاصة العالمية.

- 'ن الاستثمار يعتبر المصدر الأساسي المستعمل بكثرة في مجال زيادة واردات البنك وتمويل مشاريع استثمارية أخرى.
- تلعب المشاريع الاستثمارية دور هام في التنمية الاستثمارية باعتبارها منتجة للقيمة المضافة.

3-التوصيات الدراسة:

- بعد الدراسة والنتائج المحصل عليها، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات والمتمثلة في:
- إنشاء هيئة أو خلية قائمة بحد ذاتها بالبنك الخارجي الجزائري تقوم بعملية التحليل والدراسة لعمليات تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تراقب وتتابع التحصيل المالي للبنك .
 - تفعيل وتطبيق البنك الجزائري الخارجي لوسائل وصيغ تمويل جديدة للمشاريع الاستثمارية.
 - تطبيق صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي كالمرابحة والمشاركة بأنواعها، خاصة ان مثل هذه الصيغ ليست حكرا فقط على البنوك الإسلامية.
 - إنشاء مصلحة تتكفل بدراسة أوضاع السوق لمعرفة أهم المجالات الخصبة للاستثمار.

4-آفاق الدراسة:

- يعتبر موضوع سياسة الاستثمار لدى البنوك موضوعا شاسعا وعميقا، لذلك فإنه من الصعب التطرق الى مختلف جوانبه، وبناءا على ذلك فإننا نقترح على الباحثين في هذا الميدان ما يلي:
- البحث على طرق وسياسات جديدة للاستثمار البنكي.
 - التعمق في دراسة مواضيع الاستثمار لأنها نقاط مهمة وحساسة بالنسبة للبنوك
 - دراسة لموضوع البنوك الالكترونية.

نظرا لأهمية واتساع موضوعنا فإنه من غير الممكن الإحاطة بكل جوانبه، لذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه أكثر والتوسع في مجالاته لأنه من المؤكد أن هناك عدة نقاط لم نتعرض لها والتي نتمنى ان تؤخذ بعين الاعتبار في أبحاث لاحقة.

وأخيرا لا يسعنا القول إلا أن دراستنا هذه ماهي إلا جهد إضافي يضاف الى مجهودات من سبقونا في هذا المجال، ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل في الإلمام بجوانب هذا الموضوع، ونقدم اعتذارنا عن أي تقصير أو خطأ.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

1. احمد صلاح عطي، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
2. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، بسكرة، 1996 .
3. حربي محمد عريقات، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، 2010 .
4. د. منير إبراهيم هندي ، " إدارة البنوك التجارية " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ط3 ، 1996م .
5. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
6. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، ط1، جمعية التراث، القرارة، غرداية، الجزائر، 2002.
7. طارق الحاج ، مالية عامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان 1999.
8. طالب عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الاردن، 2015.
9. طاهر حيدر جردان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، عمان، ط 1، 1997.
10. عبد الرزاق قاسم، احمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، جامعة دمشق، مطبعة الروضة، 1431-1432 هـ/ 2010-2011 م.
11. عبد الغاني دباب حسين، ادارة المشاريع التجارية.
12. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإستثمارية على المستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

13. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار لحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
14. علاء ف رحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المال الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
15. علي حنيش، الضريبة ودورها في تشجيع الاستثمار، القطاع الوطني الخاص.
16. فيصل شياد ، المصارف الإسلامية والتحديات المعاصرة، ط1، دار الكتاب الجامعي الامارات، 2015.
17. الكرخي مجيد جعفر، تقويم الأداء في الوحدات الإستثمارية باستخدام النسب المالية"، دار المناهج، عمان، 2008.
18. محمد الحناوي، محمد صالح واخرون، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2007.
19. محمد القاسم، حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي.
20. محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
21. منير الهندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

• المجالات والدوريات:

1. إبراهيم عبد الرحمن نجلاء، عويد الفارسي تهاني، اثر السيولى على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية (2010-2019)، مجلة العلوم الاستثمارية والإدارية والقانونية، 2020.
2. أحمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، ع24، أكتوبر - نوفمبر 1980 .

3. سارة أدوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)، دراسة بنك البركة وسوسيتي جينيرال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا .
4. صادق راشد حسين الشمري، أثر شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في مصرف آسيا العراق الإسلامي ، مجلة دراسات محاسبية و مالية المجلد (10) العدد (25) ، 2021.
5. مجلة الاقتصاد الإسلامي، يصدرها بنك دبي الإسلامي، العدد 204 ، أغسطس 2006
6. محمد، علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإستثمارية والقانونية، المجلد 30 ، العدد الأول، 2014.

• التقارير والدراسات:

1. أريا الله محمد، السياسة المالية ودرها في تفعيل الاستثمار - حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاستثنائية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010.
2. بوعلام لطيفة، التوفيق بين السياسة الاستثنائية والسياسة التمويلية في المؤسسة الإستثمارية لتعظيم ربحيتها دراسة حالة المجمع الصناعي- صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد. بوقرة بومرداس، 2010/2009.
3. تدريست كريمة، دور البنوك في مكافحة تبيض الأموال، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014 .
4. التقرير الخاص بالبنك الخارجي الجزائري BEA ، 2021.
5. جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة : الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012 ، أطروحة دكتوراه غير

- منشورة في العلوم الاستثمارية، تخصص النقود البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014/2015.
6. شيلالي حكيم منال، منور صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاستثمارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، وكالة البويرة 37، مذكرة ماستر منشورة، جامعة البويرة، الجزائر 2014/2015.
7. علي صحراوي، مظاهر الجبائية في الدول النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاستثمارية، جامعة الجزائر، 1992 .
8. مبروك حجار، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008.
9. مسعودي، سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.
10. وشان أحمد، دور الجبائية تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز - حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.

• مصادر الانترنت:

1. <https://www.meemapps.com/term/indirect-loan>
2. المكتبة القانونية العربية، - <https://www.bibliotdroit.com/2020/11/2020-pdf.html>